

المؤتمر العام

GC(48)/OR.7
Date: March 2005

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون

جلسة عامة

محضر الجلسة السابعة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد تشو (جمهورية كوريا)
ثم: السيدة هول (كندا)
السيد روناكي (هنغاريا)

المحتويات

الفقرات	بند جدول الأعمال *
١٠٣ - ١	٧ المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع) كلمات مندوبي:
١٢ - ١	أستراليا
٢٥ - ١٣	أسبانيا
٣٢ - ٢٦	سنغافورة
٣٧ - ٣٣	الأردن
٥٣ - ٣٨	كندا
٦٨ - ٥٤	أيرلندا
٧٩ - ٦٩	بلجيكا
٨٩ - ٨٠	الجزائر
١٠٣ - ٩٠	غانا

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

* الوثيقة GC(48)/25.

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات الى - Secretariat of the Policy Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108 أو e-mail secpmo@iaea.org; أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

الفقرات	بند جدول الأعمال*
١٢٠ - ١٠٤	انتخاب أعضاء لمجلس المحافظين ٨
١٢٣ - ١٢١	طلبات استعادة حقوق التصويت -
١٣٠ - ١٢٤	فحص وثائق اعتماد المندوبين ٢٢
١٤٤ - ١٣١	المناقشة العامة والتقارير السنوي لعام ٢٠٠٣ (مستأنف) ٧
	كلمات مندوبي:
١٣٨ - ١٣١	سري لانكا
١٤٤ - ١٣٩	كولومبيا
١٤٧ - ١٤٥	تقرير المحفل العلمي -

٧- المناقشة العامة والتقارير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)
(الوثيقة 3/GC(48))

١- قالت السيدة ستوكس (أستراليا) إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالوكالة قد التزمت، عبر انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار، بالتعاون فيما بينها بشأن التطبيقات النووية السلمية. ويتحتم على الدول الأعضاء التي تُخلّ بالتزاماتها الرقابية أن تدرك أن تصرفاتها تؤثر تأثيراً سلبياً على إمكانية التعاون النووي السلمي. ويترتب أيضاً على انتشار تكنولوجيات نووية حساسة من زاوية الانتشار انعكاسات خطيرة تؤثر على نظام عدم الانتشار، ويرحب بلدها بمبادرة المدير العام الداعية إلى إنشاء فريق يختص بدراسة سبل مراقبة التكنولوجيات النووية الحساسة.

٢- ويواجه نظام ضمانات الوكالة عدة تحديات ويتحتم على كل الدول الأعضاء المساعدة على ضمان فاعلية الضمانات وسلامتها. فينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة في حالات عدم الامتثال ويتعين على الوكالة أن توجه رسالة قاطعة لا لبس فيها توضح أنه لا يمكن التسامح مع أية مساعٍ للحصول على قدرات تسليحية نووية. ويرى بلدها كغيره من البلدان أن اتفاق ضمانات شاملة، مقترناً ببروتوكول إضافي، هو الآن المعيار الرقابي المطلوب من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بمقتضى المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، وينبغي أن تكون ممارسة أية أنشطة إمداد نووي مشروطة بإنفاذ بروتوكول إضافي بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ على أقصى تقدير. وحثت الدول التي لم تقم بعد بتوقيع بروتوكول إضافي أو التصديق عليه على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٣- وأوضحت أن الأحداث الأخيرة تُعد بمثابة تذكرة قوية باستمرار خطر الانتشار النووي الخفي، مشيدة بالوكالة لعملها على كشف شبكات الانتشار السريّة. وترحب أستراليا باعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ الذي ألزم، ضمن جملة أمور، كل الدول بوضع ضوابط على المواد والتكنولوجيا ذات الصلة حتى يتسنى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وينبغي على جميع الدول الأعضاء الامتثال لأحكام هذا القرار، ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر فاعلية في دعم عدم الانتشار النووي والتصدي لانتهاكات الالتزامات الرقابية.

٤- وأضافت تقول إن احتمال حصول الإرهابيين على مواد وخبرات نووية لا يزال يثير قلقاً بالغاً. ويرحب بلدها بارتفاع معدل تنفيذ المشاريع تحت مظلة صندوق الأمن النووي، إلا أنه يظل يشعر بقلق إزاء الطابع الطوعي لتمويل تلك الأنشطة الهامة والذي لا يمكن التعويل عليه بالتالي.

٥- واستطردت قائلة إن الدبلوماسية الفعّالة المتعددة الأطراف تُعد عنصراً أساسياً في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتؤدي الوكالة دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وأثنت على ليبيا لقرارها التاريخي، بعد عقود من العزلة، بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل. وقد مكن تعاون هذا البلد الوكالة من التحقق من دقة إعلاناته، وأدت المعلومات المتاحة عن أنشطة ليبيا النووية السابقة دوراً حيوياً في الكشف عن شبكات شراء سرية. ودعت الدول الأخرى إلى التعاون في استقصاءات الوكالة تعاوناً تاماً. وقد زار وزير الخارجية الأسترالي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آب/ أغسطس بهدف حثّ قيادة هذا البلد على كشف برامجها النووية بالكامل وتفكيكها. فمن شأن استمرار السعي وراء الأسلحة النووية أن يدفع بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مزيد من العزلة الدولية، وينبغي عليها أن تنتهز الفرصة لتغيير مسارها بأسلوب يعزز من أمنها، لا يقوّضه. وتقف إيران عند نقطة حاسمة في مسيرة تعاونها مع الوكالة. فقد سلّطت تقارير متوالية الضوء على حالات إخفاق متكررة وخطيرة من جانب إيران في الامتثال لالتزاماتها الرقابية. وعلى الرغم من أن إيران قد اتخذت عدة خطوات تجاه

مزيد من الشفافية والتعاون، مازال يلزم عليها بذل جهد أكبر. فيتعيّن على إيران أن تتحلّى بالشفافية التامة وأن تلتزم بتعهداتها الدولية. وينبغي عليها أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الوكالة من أجل حسم المسائل المعقّدة، وأن تصدق على بروتوكولها الإضافي دون تأخير، وأن تعلق جميع أنشطة الإثراء وتلك المتصلة بإعادة المعالجة، كتدبير يهدف إلى بناء الثقة.

٦- وتقدر أستراليا جهود الوكالة الرامية إلى وضع صكوك دولية فعّالة والترويج لها بغية دعم الأمن والأمان النوويين. وهي ترحب على وجه الخصوص بالتقدم الذي تم إحرازه مؤخراً بشأن مسائل معقّدة تتصل باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، كما تؤيد التعديلات المقترحة عليها وقد طلبت من المدير العام عقد مؤتمر دبلوماسي بغية النظر فيها.

٧- ومضت تقول إن بلدها يُعلق أهمية عظمى على العمل التعاوني المنسق من أجل ضمان مراقبة نقل واستخدام المصادر المشعة مراقبة فعّالة. ومن شأن الإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها التي تم اعتمادها مؤخراً، التي تكمل مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، أن تحد بصورة ملحوظة من إمكانية فقدان السيطرة على المصادر وأن تتيح إطاراً لمواصلة التطبيقات المفيدة في مجالات الرعاية الصحية، والبحوث، والصناعة، وحماية البيئة. ومن الضروري تنفيذ تلك الإرشادات تنفيذاً متجانساً. وستلتزم أستراليا بتنفيذ الإرشادات المذكورة بدءاً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ وتأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء الأخرى من أن تحذو حذوها.

٨- وتأمل أستراليا في أن تؤدي النصوص الإيضاحية عن نظام المسؤولية النووية الدولي إلى تيسير المناقشات بشأن نقل المواد المشعة. وبعد أن أقرّت بعمل الوكالة على وضع إرشادات تتعلق بتطبيق مفاهيم الاستبعاد والإعفاء ورفع الرقابة بالنسبة للنويدات المشعة الموجودة في السلع، أكدت على ضرورة حسم القضايا المتصلة برفض شحن نظائر مشعة تُستخدم في الأغراض الطبية.

٩- واسترسلت قائلة إن بلدها يرحب باعتماد المجلس لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث التي تضم إرشادات عظيمة القيمة تتناول مراقبة العديد من تلك المفاعلات وتشغيلها على نطاق العالم. وستطبّق أستراليا الإرشادات الواردة في تلك المدونة وتحثّ البلدان الأخرى على الاقتداء بها.

١٠- وأردفت تقول إن أستراليا تؤيد التوسع في الاستخدام المأمون لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل العمل على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالدول الأعضاء. ويواصل برنامج التعاون التقني تأدية دور حيوي في هذا الصدد، كما يساعد على تعهد المعارف النووية في شتى أنحاء العالم. وقد أسهم بلدها في أنشطة التعاون التقني من خلال إتاحة الخبرات والموارد وفرص معاينة المرافق. ويواصل أيضاً دعمه للاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (لآسيا والمحيط الهادئ) وهو يؤيد بشدة الإجراءات الهادفة إلى زيادة تبني برنامج الاتفاق التعاوني الإقليمي من جانب الدول الأعضاء. وسيقدم مبلغ ١٤٢ مليون دولار أسترالي على مدار الثلاث سنوات القادمة لمشاريع الاتفاق التعاوني الإقليمي بهدف تحسين الأمان الإشعاعي على المستوى الإقليمي، بما في ذلك القدرة على التصدي لحالات الطوارئ الإشعاعية.

١١- وفي إطار دعم قواعد عدم الانتشار، تتطلع أستراليا إلى قيام الاجتماع الوزاري المزمع عقده في مقر الأمم المتحدة الرئيسي في نيويورك بإصدار بيان وزاري مشترك يدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعتبر التبكير ببدء نفاذ تلك المعاهدة خطوة عملية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في المجال النووي.

١٢- وستستضيف أستراليا في تشرين الثاني/ نوفمبر مؤتمراً وزارياً لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الضمانات والأمن في المجال النووي، ويهدف إلى تعزيز التعاون والتفاهم على المستوى الإقليمي، وترحب بدعم الوكالة لهذا الحدث. ويوفر بلدها أيضاً دعماً فعالاً لبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عبر إسهام الحكومة الأسترالية في الشراكة العالمية التابعة لمجموعة الـ ٨ من أجل مكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وعبر عمل مكتب الضمانات وعدم الانتشار الأسترالي على دعم أفضل الممارسات في مجال الضمانات والحماية المادية والانضمام إلى البروتوكول الإضافي، وعبر مبادرة كل من الهيئة الأسترالية للعلوم والتكنولوجيا النووية والوكالة الأسترالية للوقاية من الإشعاعات والأمان النووي بشأن تأمين المصادر المشعة وحمايتها ومراقبتها في المنطقة.

١٣- وقال السيد سانز أوليفا (أسبانيا) إن سلسلة التحديات التي يواجهها نظام عدم الانتشار الدولي مؤخراً قد وضعت نظام ضمانات الوكالة في بؤرة الاهتمام الدولي. وتتمثل أكثر أدوات الوكالة فعالية في التصدي لهذا التهديد الذي يواجه الأمن الدولي في تنفيذ البروتوكولات الإضافية تنفيذاً سريعاً وعالمياً وفي قبول معاهدة عدم الانتشار على نطاق عالمي. ومن دواعي السرور، أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٣ بشأن الميزانية قد بددت الشكوك المالية المحيطة بتطبيق البروتوكولات الإضافية. ورحب بالتقدم الذي ساعد على إحرازه توقيع بروتوكولات إضافية والتصديق عليها وكذا بالأخص بدء نفاذ البروتوكولات الإضافية لبلدان الاتحاد الأوروبي في ٣٠ نيسان/أبريل. رحب كذلك بما تم مؤخراً من اعتماد قرارات سياسية في بلدان الساحل الجنوبي لغرب البحر الأبيض المتوسط تمهد الطريق لتنفيذ البروتوكول الإضافي في كل المنطقة في المستقبل القريب، وأعرب عن أمله في أن يشهد شرق البحر الأبيض المتوسط تطورات مماثلة. غير أنه على المستوى العالمي لا تزال أسبانيا تشعر بقلق بالغ حيال عدم توقيع سبع عشرة دولة تزاوّل أنشطة نووية مهمة على البروتوكول الإضافي حتى الآن.

١٤- وواصل حديثه قائلاً إن جهود الوكالة الرامية إلى تقوية أمن المرافق والمواد النووية والمصادر المشعة الشديدة المخاطر عملت على تعزيز أنشطة الضمانات. ويرحب بلده بالتقدم المحرز منذ انعقاد دورة المؤتمر العام العادية السابعة والأربعين بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة الإرهاب النووي، المبيّنة في الوثيقة GC(48)/6 والمعلومات التكميلية لهذه الوثيقة المتاحة على موقع الوكالة على الشبكة GovAtom. وقد أعربت أسبانيا عن تأييدها القوي لتلك الجهود عبر جملة أمور منها الإسهام بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي في صندوق الأمن النووي. وبمقتضى قرار المؤتمر العام GC(47)/RES/7، أخطرت أسبانيا المدير العام بالتزامها بتطبيق الإرشادات الواردة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. كما تؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي بغية تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١٥- وقد أحرزت الأمانة تقدماً جديراً بالثناء في وضع معايير أمان ونشرها وتنفيذها. وسوف تثبت خطة العمل لتطوير معايير أمان الوكالة وتطبيقها التي وافق عليها مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠٠٤ جدواها البالغة في إنشاء نظام عالمي للأمان النووي والإشعاعي ولأمن المواد والمرافق النووية والإشعاعية. كما ينبغي على الوكالة أن تسرع من وتيرة جهودها في مجال ثقافة الأمان وأن تعززها.

١٦- وسوف تعمل كل من مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث وخدمة التقييمات المتكاملة لأمان مفاعلات البحوث التي تقدّمها الوكالة بشكل كبير على تعزيز أمان هذا النوع من المرافق والحد من المخاطر المرتبطة به.

١٧- وتجدر تهنئة الوكالة على النتائج الرائعة للمؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة الذي عقد في ٢٠٠٣، وتمثلت إحدى ثماره في خطة العمل من أجل أمان نقل المواد المشعة التي وافق عليها المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٤، وتستحق الثناء أيضاً على جودة عمل خدمة تقييم أمان النقل.

١٨- ويعد الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة الذي عقد في عام ٢٠٠٣ من الأحداث البارزة. وتستحق الأمانة التهنئة على جهودها، وينبغي عليها أن تحيط علماً بالدروس المستخلصة من هذا الاجتماع وأن تسعى جاهدة إلى الاستفادة من تلك الخبرات في الأنشطة المضطلع بها مستقبلاً عملاً بالاتفاقية.

١٩- وتؤيد أسبانيا تماماً جهود الوكالة الرامية إلى إدراج حماية البيئة في أنشطة الوقاية من الإشعاعات مع السعي إلى تحقيق توازن بين مستوى الوقاية والموارد اللازمة لتوفيره. وتستحق الثناء أيضاً على ما تبذله من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء حول تلك القضية من خلال مؤتمرات دولية كالمؤتمر الدولي المعني بحماية البيئة من آثار الإشعاعات المؤيئة المنعقد باستوكهولم في عام ٢٠٠٣.

٢٠- ومضى في حديثه يقول إن بلده يدعم بشدة أنشطة الوكالة المتصلة بالأمان الإشعاعي، وبالبنية الأساسية للأمان الإشعاعي، والتعليم، والتدريب، وإدارة المعارف. فقد أسهم في عام ٢٠٠٣ بمبلغ ١١٢٠٠٠ دولار أمريكي في مشروع خارج الميزانية يهدف إلى تعزيز الأمان الإشعاعي في أمريكا اللاتينية ويعتزم مواصلة دعمه. وهذا المشروع مبادرة من جانب محفل الرقباء النوويين الإيبيريين-الأمريكيين ويشارك فيه خبراء من الأرجنتين وأسبانيا والبرازيل وشيلي وكوبا والمكسيك يعملون مع الأمانة على إعداد نظام نموذجي لشبكة في أمريكا اللاتينية تُعنى بتسهيل إدارة المعارف المتصلة بالأمان الإشعاعي في المنطقة.

٢١- وقال إنه على الرغم من الصعوبات المالية وغيرها من الصعوبات التي واجهها برنامج التعاون التقني في ٢٠٠٣، فقد ارتفعت تآدية البرامج وكذلك معدل التحقيق، حيث لم يقل الأخير كثيراً عن رقمه المستهدف البالغ ٩٠%. وأسهمت أسبانيا في هذا الإنجاز من خلال رفع مساهمتها الطوعية في صندوق التعاون التقني، مما يضعها في مصاف أكبر ثمانية مساهمين. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلت الشركات والمؤسسات الأسبانية على مدار العام الماضي ٤٦ مبعوثاً وزائراً علمياً، واستضافت سبعة أحداث تدريبية حضرها ٧٩ خبيراً أجنبياً، ووفرت ٤١ خبيراً للبعثات، علاوة على توفير خبراء في التصرف في النفايات بالمجان بمقتضى اتفاق بين الوكالة والشركة الوطنية للتصرف في النفايات المشعة ENRESA التي تعد الجهة المسؤولة عن التصرف في النفايات المشعة بأسبانيا. ولاحظ بارتياح الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تمويل التعاون التقني والتحسين في إدارة شؤون التعاون التقني. وينبغي على الأمانة أن تسعى جاهدة إلى مزيد من ترشيد استخدام الموارد، وأن يتسم تخصيص الموارد بتوجيه كفة التدريب على شراء المعدات.

٢٢- وتقدم أسبانيا دعماً متواصلاً لمشروع إنبرو عبر جملة سبل منها توفير الخبراء بالمجان. كما تعلق أهمية كبرى على هذا المشروع، حيث إن مستقبل الطاقة النووية يعتمد على تطوير تكنولوجيات ابتكارية وأكثر تنافسية وأماناً من شأنها تقليل مخاطر الانتشار والتأثير البيئي. ويأمل مركز بحوث الطاقة والبيئة والتكنولوجيا الأسباني أن يعزز من تعاونه المتسع النطاق بالفعل مع الوكالة، ويعتزم تمويل المزيد من المنح الدراسية من النوع الثاني.

٢٣- وقد أدت القوى النووية في عام ٢٠٠٣ دوراً أساسياً في توليد الكهرباء في أسبانيا حيث أنتجت وحدات محطات القوى النووية الأسبانية التسع 61 875 غيغاواط، أي ما يوازي نسبة ٢٣ر٦% من إجمالي الكهرباء المولدة بها. وستُضطر أسبانيا في السنوات القادمة إلى مواجهة تحدٍ كبير يفرضه تسارع ازدياد الطلب على

الكهرباء لديها (بنسبة ٦٣% في العام السابق و ٣١% خلال السنوات الست الماضية)، والحاجة إلى الوفاء بالتزاماتها البيئية، ومشاكل الإمداد بالطاقة على المستوى الدولي. وعلى الرغم من أن الحكومة الأسبانية تهتم اهتماماً كبيراً بتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والاقتصاد في الطاقة وزيادة كفاءتها، فإن هذا البلد يفتقر إلى مصادر طاقة تقليدية تخصه، وتسهم القوى النووية إسهاماً جوهرياً في تنوع مصادر الإمداد، والحد من الاعتماد على واردات الطاقة والتحكم في انبعاثات غازات الدفيئة. وتُظهر أنشطة المراقبة والرصد التي يضطلع بها مجلس الأمان النووي أن مستويات الأمان وبارامترات الاستفادة والتشغيل في محطات أسبانيا النووية تُعد جيدة.

٢٤- وتقدمت الجهة المسؤولة عن التصرف في النفايات المشعة بأسبانيا، وهي الشركة الوطنية للتصرف في النفايات المشعة، بطلب استصدار ترخيص لتوسيع مرفق El Cabril لخبز النفايات الضعيفة والمتوسطة الإشعاع بحيث يتسنى خزن النفايات المتدنية الإشعاع به كذلك. وقد تولدت تلك النفايات من خلال أنشطة الإخراج من الخدمة والانصهار العرضي للمصادر الإشعاعية في الخردة المعاد تدويرها. ومن المزمع عقد ندوة دولية عن النفايات الضعيفة الإشعاع، تنظمها الوكالة بالتعاون مع مجلس الأمان النووي والشركة الوطنية للتصرف في النفايات المشعة ضمن جهات أخرى، بقرطبة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٥- وقد تقدم مالك محطة José Cabrera للقوى النووية بطلب استصدار ترخيص لإنشاء مرفق خزن مؤقت للوقود المشع استعداداً لإغلاق المحطة المقرر إجراؤه في نيسان / أبريل ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٣، افتتحت الشركة الوطنية للتصرف في النفايات المشعة مركزاً تكنولوجياً في الموقع الخاص بتفكيك محطة Vandellós 1 للقوى النووية بغية ممارسة أنشطة تفكيك وتصرف في النفايات. وسوف يسمح هذا المركز بتنفيذ المشاريع التي تدعمها هيئات ومؤسسات دولية، مثل الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاشتراك مع الشركات والجامعات ومؤسسات البحوث الوطنية والدولية. وتعدّ الأسبوع المقبل في المركز حلقة دراسية إقليمية أوروبية عن تفكيك محطات القوى النووية.

٢٦- وقال السيد تشونغ (سنغافورة) إنه نتيجة للتحديات التي تواجهها معاهدة عدم الانتشار مؤخراً ولزيادة مخاطر الإرهاب النووي بشكل ملموس أصبح دور الوكالة كحارس للأمان وعدم الانتشار النوويين أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتتمثل الصفة التي تركز عليها معاهدة عدم الانتشار في السماح للبلدان بالاستفادة من التكنولوجيا النووية المدنية في مقابل الإحجام عن السعي وراء التطبيقات العسكرية، وفي اتجاه البلدان التي تمتلك أسلحة نووية بالفعل نحو نزع أسلحتها. غير أن القوى النووية لا تبذل جهوداً معززة في سبيل نزع أسلحتها. وفي ذات الحين، فإن أكثر من ٤٠ بلداً، وفقاً لما يفيد به المدير العام، لديها القدرة حالياً على أن تنتقل مباشرة من برنامج نووي مدني إلى آخر عسكري، وإن لم تكن تميل إلى ذلك بعد. أضف إلى ذلك القلق الذي يثيره الإرهاب الإشعاعي أو النووي من قبل فاعلين ليست لهم صفة الدولة وغير مواليين لجهة بعينها.

٢٧- ويثير الوضع المؤسف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قلقاً حاداً. فما إن ينسحب طرف غير ملتزم من معاهدة عدم الانتشار، حتى يتضح أن القانون الدولي عاجز عن منح المجتمع الدولي مزيداً من السبل التي يمكن اللجوء إليها. وتتطلع سنغافورة إلى الجولة الرابعة من المحادثات السادسة وتأمل في أن تتمكن الوكالة عما قريب من التحقق من كل تفاصيل البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تقدم للمجتمع الدولي التأكيدات اللازمة بشأن عدم تحريف المواد النووية.

٢٨- وأعرب عن أمله في أن تقوم جمهورية إيران الإسلامية ، قبل انعقاد اجتماعات المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر بتنفيذ، القرار الذي اعتمده مجلس المحافظين كما يرد في الوثيقة GOV/2004/79 تنفيذاً كاملاً. كما حثّ إيران على إثبات التزامها بالوفاء بتعهداتها الدولية، وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إعادة طمأنة المجتمع الدولي إلى نواياها السلمية، من خلال تعاون كامل وفوري مع الوكالة.

٢٩- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ أن جمهورية كوريا تعمل على نحو وثيق مع الوكالة في سبيل إيضاح بعض التساؤلات المتعلقة بتجارب إثراء اليورانيوم بها وتفصح إفصاحاً تاماً عن أنشطتها. ويتطلع بلده إلى تقرير الوكالة بشأن هذه المسألة.

٣٠- وأوضح أن الأمن النووي يثير قلقاً بالغاً من جانب سنغافورة. فمفاعلات البحوث وغيرها من المرافق التي تحتوى على مواد نووية و مواد مشعة أخرى معرضة بشدة لأعمال التخريب أو السرقة أو لمهاجمتها إذا لم تتم حمايتها بصورة كافية. وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى تأمين المواد النووية وحمايتها مادياً. ولا يزال خطر الإرهاب النووي والإشعاعي أمراً واقعاً ويلزم بذل مزيد من الجهد في هذا المجال، من خلال وضع مبادئ توجيهية وتوصيات دولية وكذا تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذها. وفي هذا السياق، رحب بمبادرة المدير العام الهادفة إلى توسيع نطاق عمل الوكالة في مجال الأنشطة المتصلة بالأمن النووي والتعجيل بوتيرته.

٣١- وأضاف يقول إن بلده يحث بشدة البلدان التي تعتزم استخدام التكنولوجيا النووية المدنية على التقيد الصارم بمعايير الأمان النووي التي وضعتها الوكالة. وستواصل سنغافورة العمل على نحو وثيق مع الوكالة لتعزيز معايير وقواعد الأمان النووي والمواءمة بينها وتطويرها، ولتشجيع ثقافة الأمان بين الدول الأعضاء. وعبر عن قلقه إزاء انخفاض معدلات التحقيق الخاصة بصندوق التعاون التقني. وتسدد سنغافورة سنوياً حصتها لصندوق التعاون التقني كاملة منذ عام ١٩٩٨. وتُعلق بلدان كثيرة أهمية على التعاون التقني في المجال النووي، ويتعين عليها أن تسدد حصصها للصندوق كاملة من أجل ضمان تمتع الوكالة بقاعدة مالية ثابتة تساعد من خلالها الدول الأعضاء على الاستفادة من التطبيقات النووية السلمية.

٣٢- وتمثل معاهدة عدم الانتشار الضمان الرئيسي في الشؤون النووية بالنسبة للدول الصغيرة، التي لا تزال تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة. ولقد برهنت الأحداث الأخيرة على أنه لا يمكن اعتبار فاعلية نظام عدم الانتشار الدولي أمراً مسلماً به. فليس من مصلحة أيّ طرف أن يتم المساس بمصدقية نظام عدم الانتشار العالمي وسلامته. وتتحمل الدول الأعضاء في الوكالة مسؤولية ضمان تزويد الأمانة بكل ما تحتاجه من مساعدات وموارد من أجل الاضطلاع بولايتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وستواصل سنغافورة دعمها لعمل الوكالة في سبيل تقوية معاهدة عدم الانتشار ونظم الضمانات المرتبطة بها. وحثّ جميع البلدان على الامتثال لالتزاماتها على نحو تام وشفاف.

٣٣- وأعرب السيد زياد قداح (الأردن) عن تأييده للأولويات التي وضعتها الوكالة لاستخدام التكنولوجيا النووية في مجالات تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الناس كالإمداد بالمياه وإدارتها، والرعاية الصحية، والتحسينات الزراعية، والإشراف والمراقبة الصناعية. ويُعد الإمداد بالمياه مشكلة كبرى في أنحاء عديدة من العالم، بما فيها منطقتة. ولذا يعلق الأردن أهمية خاصة على الأنشطة المتصلة بإدارة المياه واستعمال المفاعلات النووية المتوسطة الحجم والمتعددة الأغراض في تحلية مياه البحر.

٣٤- وفي مجال الرعاية الصحية، ينفذ الأردن عدة مشاريع بمساعدة الوكالة، منها على سبيل المثال ما يتصل باستخدام تكنولوجيا القياس المناعي الإشعاعي في اكتشاف السرطان وعلاجه، وبإدراج الطب النووي في نظام الرعاية الصحية الوطني. ويشترك أيضاً في مشاريع إقليمية ترتبط بالوقاية من الإشعاعات في مجال الطب.

٣٥- واستطرد قائلاً إن الأردن يهتم اهتماماً بالغاً بأمان وأمن المصادر المشعة والمواد النووية وبالتدابير الخاصة بالتصرف في النفايات المشعة. فقد أصدر لوائح تتعلق بالوقاية من الإشعاعات والتصرف في النفايات المشعة ومعالجتها وكذلك تعليمات بشأن نقل المواد المشعة تستند إلى معايير الوكالة ومواصفاتها. كما أنشأ مرافق للرصد الإشعاعي للشاحنات التي تدخل هذا البلد بهدف كشف أي مواد مستوردة بصورة غير مشروعة. وأكد على أهمية التنسيق الدولي من أجل تحسين أمان المصادر المشعة وأمنها، عبر عدة طرق منها مشاريع وطنية وإقليمية تدعمها الوكالة وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

٣٦- ويشكل نظام ضمانات الوكالة الشاملة حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، الذي تدعمه غالبية بلدان العالم. وحثّ الدول التي لم توقع بعد اتفاق ضمانات مع الوكالة على القيام بذلك. فقد وقع الأردن نفسه على معاهدة عدم الانتشار وبرتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص به.

٣٧- ومضى يقول إن بلده يعلق أهمية كبيرة على تطبيق ضمانات الوكالة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط. وشكر المدير العام على ما قام به من اتصالات وزيارات لبلدان المنطقة وأعرب عن أسفه لعدم تمكنه من إحراز التقدم المنشود. فيتعيّن على إسرائيل أن تنضم لمعاهدة عدم الانتشار وأن توقع اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكولاً إضافياً وثقافياً، وأن تمتنع عن اتخاذ أيّة إجراءات تتعارض مع هذا الهدف. وقد أعرب بلده تكراراً عن رغبته في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فمن شأن منطقة كذلك أن تقوي نظام عدم الانتشار وتعزز السلم والأمن والتنمية في المنطقة والعالم بأسره.

٣٨- وقالت السيّد هول (كندا) إنه بعد انقضاء عام ونصف من العمل الموسّع والمفصّل، قامت الوكالة بتوثيق ثمانية عشر عاماً من أنشطة إيران غير المعلنة توثيقاً واضحاً. وتثير تلك الحقيقة، مقترنة باستمرار نقص التعاون والشفافية الكاملين من جانب إيران، مخاوف جمة، ويرى بلدها أنها تمثل حالة واضحة لعدم امتثال إيران لالتزاماتها الرقابية بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومما يدعو للقلق أن الوكالة لا تزال غير قادرة على الخلوص إلى استنتاجات نهائية بشأن نطاق برنامج إيران النووي وطبيعته. فعلى الرغم من أن هذا البلد قد وقع بروتوكولاً إضافياً وأعلن استعداداً للتصرف وكأنه نافذ، فإنه لم يتم التصديق على البرتوكول بعد، ويساور كندا قلق من أن إيران قد تعدل عن قرارها التقيد بالبرتوكول، كما فعلت بشأن قرارها تعليق أنشطتها في مجال الإثراء وإعادة المعالجة. ويلزم للحفاظ على مصداقية وجدوى الوكالة وقواعد عدم الانتشار النووي الدولية أن يعترف بفحوى تصرفات إيران على حقيقتها وأن يتخذ الإجراء الذي ينص عليه النظام الأساسي للوكالة.

٣٩- ومن دواعي الانزعاج الشديد أن ليبيا قد امتلكت برنامج أسلحة نووية لم يُكتشف بل وحصلت على تصميم سلاح. وترحب كندا بقرار ليبيا التخلي عن برامج أسلحتها النووية وغيرها مما يشكل خطوة هامة نحو جعل أفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وتنعمان بالسلم.

٤٠- وتضرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثلاً جلياً لما يمكن أن يقع إذا لم يتمكن المجتمع الدولي من التصدي لأنشطة ثبتت إخلالها بالالتزامات الرقابية لإحدى الدول. وتظل كندا تشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتهديد الخطير الذي يمثله للسلم والأمن على المستوى العالمي

والإقليمي. وهي تؤيد بشدة المحادثات السداسية الجارية إلا أنها تلاحظ أن الوضع لم يتطور تطوراً ملحوظاً منذ المؤتمر العام السابق.

٤١- ولا تزال كندا تشعر بقلق من أن الهند وإسرائيل وباكستان تواصل رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة لأسلحة نووية، وتحت تلك البلدان على القيام بذلك بلا شروط ودون إبطاء وعلى إخضاع دورات الوقود بها ل ضمانات الوكالة. فوجود أسلحة نووية في مناطق تعاني من صراعات لا يسهم في إحلال السلم والأمن الإقليميين. بل من الضروري إجراء حوار حقيقي بشأن القضايا الأمنية حتى يتسنى إحراز تقدم.

٤٢- واسترسلت قائلة، إن بلدها قد أصيب بصدمة مماثلة لدى علمه بنطاق شبكة الانتشار التي يديرها عبد القادر خان. وينبغي على الدول أن تعمل معاً بغية وضع حد للسوق النووية السوداء. وستواصل كندا عملها في إطار المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل تهيئة تدابير وقدرات ملائمة لمراقبة التصدير بهدف الحيولة دون مثل هذا الانتشار في المستقبل.

٤٣- ورحبت بقرار المدير العام عقد محفل تتقاسم عبره المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية ما اكتسبته من خبرات مع بلدان الشرق الأوسط، وحثت كل دول المنطقة وغيرها من المناطق التي لم توقع اتفاقات ضمانات شاملة وبرتوكولات إضافية وتصدق عليها وتنفذها بعد على القيام بذلك، حيث يمثل ذلك المعيار الرقابي الجديد.

٤٤- ومما يدعو للقلق ما ورد مؤخراً من معلومات بشأن تجارب ضيقة النطاق على تحويل اليورانيوم وإثرائه وفصل البلوتونيوم في جمهورية كوريا. ذلك أن احتمال تنفيذ تلك الأنشطة دون علم حكومة جمهورية كوريا والوكالة قد سلط الضوء على أوجه القصور التي تشوب سلطات الوكالة الاستقصائية بموجب اتفاقات الضمانات الشاملة، وشدد كذلك على أهمية الالتزام بالبرتوكول الإضافي على نطاق عالمي. وفي حين ترحب كندا بتعاون جمهورية كوريا التام مع الوكالة، فإنه يتحتم على الوكالة أن تطبق النظام الأساسي واتفاقات الضمانات بالتساوي على الجميع.

٤٥- وأردفت تقول إن بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها مجموعة الـ ٨ من أجل تشجيع تطبيق اتفاقات الضمانات الشاملة والبرتوكولات الإضافية على نطاق عالمي. ويؤيد أيضاً خطة عمل مجموعة الـ ٨ بشأن عدم الانتشار، التي تم إقرارها في مؤتمر قمة سي آيلند وتضع تصوراً لإنشاء لجنة ضمانات خاصة داخل مجلس المحافظين وتدعو إلى استبعاد البلدان الخاضعة للتحقيق بشأن انتهاكات غير تقنية من عملية اتخاذ القرار في المجلس وفي هذه اللجنة الخاصة.

٤٦- وتنتطع كندا إلى معرفة استنباطات فريق الخبراء الذي دعاه المدير العام إلى الاجتماع من أجل وضع نُهج جديدة ومبتكرة لمراقبة الأجزاء الحساسة في دورة الوقود النووي وتبدي استعدادها لمعاونة الوكالة في هذه المهمة.

٤٧- وفيما يتعلّق بالأمان والأمن، رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة المتعلقة بالأمن النووي. وقالت إنه ينبغي على الوكالة أن تنسق جهودها بشأن الإرهاب النووي مع مبادرات دولية أخرى مثل المبادرة العالمية لتقليص التهديدات.

٤٨- وواصلت حديثها قائلة إن حكومة بلدها تؤيد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وتحت الآخرين على الاقتداء بها. وهي ترحب كذلك بموافقة المجلس مؤخراً على الإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها التي تلتزم كندا بتنفيذها بنهاية عام ٢٠٠٥. ومن المهم التأكيد من اتساق تطبيق هذه المدونة وتلك الإرشادات لكي لا تتأخر عمليات نقل مشروعة للمصادر المشعة دون داع. ويعرب بلدها أيضاً عن ترحيبه بجهود الوكالة لمعالجة المشكلات المتزايدة التي تنتج عن حالات رفض نقل المصادر.

٤٩- فمن شأن صيغة معدلة لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أن تعزز بشكل ملموس نظام الحماية المادية الدولي. وتؤيد كندا تأييداً تاماً انعقاد مؤتمر دبلوماسي يهدف إلى تعديل الاتفاقية وتحت جميع الدول الأعضاء على دعم تلك المبادرة.

٥٠- ومضت في حديثها تقول إن الهيئة الكندية للتصرف في النفايات النووية، التي أنشئت عام ٢٠٠٢ بغرض استقصاء نهج طويل الأجل للتصرف في الوقود المستهلك والتوصية به، استكملت مؤخراً مشاوراتها مع الجمهور. حيث يتمثل الهدف في استحداث أساليب للتصرف في النفايات مقبولة اجتماعياً ويُعول عليها ولا تضر بالبيئة واقتصادية وأمنة وأمنة. وتأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء الأخرى من الاستفادة من خبرة كندا في هذا المجال.

٥١- وقد قدمت كندا تقريرها الوطني للاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، ويوضح التقدم الذي أحرزته كندا والإنجازات التي حققتها في مجال الأمان النووي على مدى الثلاث سنوات الماضية. وتأمل في أن تثبت جدوى الاجتماع الاستعراضي وأن تكون كل الدول الموقعة قد أحرزت تقدماً في تحقيق أهداف الاتفاقية.

٥٢- وأوضحت أن بلدها يقدر تماماً فوائد الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ولديه صناعة نووية واسعة النطاق تتراوح بين تعدين اليورانيوم وتنقيته وحتى تصميم محطات قوى نووية من طراز CANDU وتشغيلها، والتصرف في النفايات، والبحوث والتطوير، والبنية الأساسية ذات الصلة. ويعد كذلك مورداً رئيسياً للنظائر المشعة الطبية والصناعية، ويدعم بشدة استخدام النظائر المشعة للأغراض الطبية. ويأتي برنامج العمل من أجل علاج السرطان كمبادرة جديدة وفي أوانها من أجل التصدي لأزمة السرطان المحدقة بالبلدان النامية، ورحبت بجهود الوكالة الرامية إلى تنسيق هذا البرنامج مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. فاستخدام المصادر المشعة يتيح علاجاً ناجحاً وفعالاً لبعض أنواع السرطان ومن شأن ذلك البرنامج أن يمكن الوكالة من مساعدة البلدان النامية على إنشاء مرافق العلاج اللازمة.

٥٣- وأضافت تقول إن حكومة بلدها تظل تؤيد برنامج التعاون التقني تأييداً تاماً وترحب بجهود الوكالة المستمرة من أجل تحسين فاعلية البرنامج وكفاءته عبر التقييمات والمراجعات واستعراضات العمليات. وينبغي أن يتسع نطاق تلك الجهود فيخطى مستوى المشاريع ليشمل مستوى البرمجة. وعلى الرغم من أن بلدها يقر بأهمية توفير التمويل الوافي لأنشطة التعاون التقني، فإنه يشعر بأنه ينبغي أن تظل المساهمات في صندوق التعاون التقني طوعية وأن يتم تقييم احتياجات التعاون التقني بصفة مستقلة دون ربطها بالتغييرات في الميزانية العادية.

٥٤- وقال السيد دونوغ (أيرلندا) إن بلده يؤيد نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف ومعاهدات واتفاقات عدم الانتشار، ويلتزم بتقويتها والإعلاء من شأنها. وهو يعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، والركيزة الأساسية لمواصلة نزع الأسلحة النووية. فنزع السلاح وعدم الانتشار أمران يعزز

أحدهما الآخر وينبغي السعي وراءهما بقوة. وتعلق أيرلندا أهمية خاصة على الاستنتاجات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الخاص باستعراض معاهدة عدم الانتشار التي حددت ١٣ خطوة عملية لجهود منهجية ومتدرجة ترمي إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، منها التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية بإتمام إزالة ترساناتها النووية بالكامل.

٥٥- واستطرد قائلاً إن أسلحة الدمار الشامل تختلف عن غيرها من الأسلحة ليس لأنها قادرة على التسبب في القتل والدمار على نطاق واسع فحسب، بل وأيضاً لخطورة وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين الذين يتسببون في زعزعة استقرار الوضع الدولي. وقد اعتمدت، أيرلندا بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، استراتيجية للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويعتبر دعم المؤسسات المتعددة الأطراف التي يُعهد إليها بالتحقق من الامتثال للمعاهدات ذات الصلة وبدعيمه عنصراً أساسياً في هذه الاستراتيجية. ولن يدخر بلده وسعاً في السعي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في نظام دولي قائم على قواعد، ومؤسسات دولية قوية.

٥٦- ومضى يقول إن العام الماضي شهد تحديات متواصلة لنظام عدم الانتشار العالمي. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال التام لالتزاماتها الدولية تجاه عدم الانتشار بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة. فينبغي تفكيك أي برنامج سري للأسلحة النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا عدول عنه.

٥٧- ورحب بالإنباء التي تفيد بأن فهم الوكالة لطبيعة برنامج إيران النووي ولنطاقه أخذ في التحسن، معرباً عن تقديره لما أبدته إيران من تعاون في تسهيل عمليات الوكالة التفتيشية وفي مواصلة العمل وكأن برتوكولها الإضافي نافذ. إلا أن من المثير للقلق أن الوكالة مازالت غير قادرة على الخوص إلى استنتاجات حاسمة عن صحة واكتمال إعلانات إيران بشأن جميع جوانب برنامجها النووي. فقد أيد الاتحاد الأوروبي القرار الوارد في الوثيقة GOV/2004/79 الذي اعتمده مجلس المحافظين في الأسبوع المنصرم. وحث إيران وكل البلدان الأخرى المعنية على التعاون مع الوكالة على نحو كامل واستباقي من أجل التمكن من تقديم صورة مكتملة وشاملة ودقيقة عن جميع جوانب برنامج إيران النووي خلال اجتماعات المجلس في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤.

٥٨- ويتعين على الوكالة أيضاً أن تفي بمسؤولياتها التحقيقية بشأن العراق واتفاق الضمانات الخاص به. وتطلع أيرلندا إلى أن يتم الاضطلاع بتلك المسؤوليات حالما تسمح الظروف.

٥٩- واسترسل قائلاً إن بلده شعر بقلق إزاء اكتشاف انتهاك الجماهيرية العربية الليبية أيضاً لالتزاماتها بمقتضى اتفاق الضمانات الخاص بها. إلا أنه منذ اتخاذ هذا البلد قراراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ بالتخلص من كل المواد والمعدات والبرامج التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة دمار شامل، كان تعاون ليبيا مع الوكالة بمثابة مثال يحتذى. ورحب بصفة خاصة بتوقيعها برتوكولا إضافياً واتخاذها قراراً بتنفيذه وكذلك بتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٦٠- وتبرهن الأمثلة المذكورة أنفاً على أن نظام ضمانات الوكالة يعد جزءاً أساسياً من نظام عدم الانتشار. فهو يؤدي دوراً حيوياً في منح المجتمع الدولي التأكيدات الضرورية بأن استخدام المواد والمرافق النووية يقتصر على الأغراض السلمية. ويتحتم أن يتوافر لآليات الامتثال الخاصة بالوكالة التمويل والقدرات التي تمكنها من كشف أية انتهاكات لمعاهدة عدم الانتشار ولاتفاقات الضمانات التي تدعمها.

٦١- وأردف يقول إن أيرلندا استفادت استفادة عظيمة من علاقتها الوطيدة مع الوكالة، ولاسيما المعهد الأيرلندي للوقاية من الإشعاعات. فقد اسهم هذا المعهد في العديد من الأفرقة العاملة التقنية والدورات التدريبية والمؤتمرات. وتواصل أيرلندا إتاحة فرص التدريب والمساعدة التقنية الملائمة لغيرها من الدول الأعضاء تحت رعاية الوكالة. ويعتبر هذا التعاون السبيل لتعظيم فوائد الوكالة. وأثنى على الوكالة لما تضطلع به من عمل بحثي وتقني ولما تتيحه من فرص للخبراء الوطنيين للإحاطة بأحدث المعارف والأفكار بين نظرائهم على المستوى الدولي. وتيسر تلك المعارف الحديثة وضع منظور استراتيجي أوسع نطاقاً بشأن مسائل الأمان النووي التي تشغل الشعب الأيرلندي على الدوام.

٦٢- وينتهج بلده سياسة واضحة بشأن الطاقة النووية. فهو يشعر أن المخاطر المحتملة التي تهدد الصحة البشرية والبيئة تفوق بكثير الفوائد المرجوة من السعي وراء الخيار النووي. وتشمل تلك المخاطر أمان المنشآت النووية وأمنها، ونقل المواد النووية، والمشاكل غير المحسومة بشأن التصرف في النفايات المشعة، وعمليات إعادة معالجة الوقود النووي المستهلك غير الضرورية، وتلوث البيئتين البحرية والبرية، والخطر الدائم المتمثل في وقوع حادث أو حادثة على نطاق ضخم، وخطر تزايد الانتشار. ولهذه الأسباب، لا تعتبر أيرلندا الطاقة النووية أحد البدائل المستدامة المناسبة لتوليد الطاقة. إلا أن كل الدول الأعضاء لا تشاطر هذا الرأي بل ويتبنى بعضها فعلياً خيار الطاقة النووية. وتفرض المشاكل المرتبطة بالطاقة النووية والاحترار العالمي تحديات بيئية يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها. وتُنظر أيرلندا بشيء من التشكك إلى فكرة أن الطاقة النووية تتيح حلاً عديم المخاطر ونظيفاً ومأموناً لمشكلة الاحترار العالمي. فتصوير الطاقة النووية على أنها حل لمشكلة الاحترار العالمي يرقى، في بعض جوانبه، إلى حد التوصية بحل لا يقل خطورة عن المشكلة ذاتها.

٦٣- ويجدر الترحيب بتزايد اهتمام الوكالة والدول الأعضاء بعمليات الإخراج من الخدمة. وأعرب عن تقديره لخطة العمل الدولية بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة التي وافق عليها مجلس المحافظين في حزيران / يونيو ٢٠٠٤. ولطالما كان التصرف في النفايات المشعة أمراً يشغل أيرلندا. ولا يمكن أن يخفى تأخر الصناعة النووية وإحجامها عن الاهتمام بمشاكل الإخراج من الخدمة والنفايات المشعة حقيقة أن تلك الصناعة لم توفر ما يكفي لتلك المجالات على مدى عدة عقود. فلم يتضح سوى في الوقت الحاضر حجم النفايات المتركمة وتكلفة معالجتها. ويتحتم على الدول الأعضاء التصدي لجوانب الأمان والأمن والبيئة في تلك المشكلة. وينبغي ألا يجرى الإخراج من الخدمة على حساب البيئة و/أو الصحة البشرية. ويتعين على الوكالة إرشاد الدول الأعضاء المضطلة بالإخراج من الخدمة حتى يتسنى ضمان الوفاء بأقصى معايير الأمان والتأكد من التصرف في كل النفايات على نحو حذر ومؤمن للحيلولة دون وقوع تأثيرات بيئية سلبية.

٦٤- وواصل حديثه قائلاً إنه، في حين تختص فرادى الدول باتخاذ القرارات بشأن توفير الطاقة النووية والأنشطة المتصلة بها، فإن أي قرار باستخدام الطاقة النووية يؤثر حتماً على جيران تلك الدول. وينبغي على الدول النووية وغير النووية العمل معاً من أجل ضمان الامتثال لكل معايير الأمان وإخضاعها لاستعراض وتحسين متواصلين. وباعتبار أيرلندا دولة ساحلية غير نووية تتقاسم بيئة بحرية مشتركة تُنقل عبرها المواد المشعة، فإنها تهتم اهتماماً خاصاً وتشعر بقلق بالغ بشأن أمان تلك الشحنات. وبالرغم من التفاوت الكبير في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن مستوى خطورة تلك الشحنات، فإن الواقع يفيد بأن ثمة خطورة قائمة. وبالنسبة لأيرلندا، يعد التأكد من حماية مصالح مواطنيها حماية كاملة من تلك المخاطر شاغلاً مشروعاً. وحتى يتسنى حماية مصالح دول ساحلية غير نووية كبده، يلزم إنشاء نظام متطور جداً للتعاون والتنسيق بين الدول النووية والشاحنة والدول الساحلية. وينبغي أن يستند النظام إلى اعتراف متبادل بالمصالح والشواغل والتطلعات المشروعة لكل الأطراف بما من شأنه أن يكمل معايير الأمان القائمة.

٦٥- وتعرب أيرلندا عن تأييدها وترحيبها باعتماد المجلس لخطة العمل من أجل أمن نقل المواد المشعة في آذار/ مارس ٢٠٠٤، وهي خطة تنطوي على تحديات لكن يمكن تنفيذها. وتتناول الخطة عدة قضايا تتفق بشأنها الدول الأعضاء، إلا أنه ربما يكون من المحتم التصدي لعدة قضايا أخرى تختلف حولها الآراء اختلافاً كبيراً. وسيتمتع نجاح خطة العمل على مدى فاعلية تصدى الدول الأعضاء، بمساعدة الوكالة، لتلك القضايا الحساسة.

٦٦- وأعرب عن تأييده لجهود الوكالة الرامية إلى إنشاء نظام دولي للتأهب للطوارئ والتصدي لها، ولاسيما خطة العمل الرامية إلى تقوية النظام الدولي للتأهب للطوارئ النووية والإشعاعية والتصدي لها، وهي الخطة التي اعتمدها المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتستند تلك الخطة إلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، كما تتيح فرصة لتقوية التأهب الوطني للطوارئ النووية والإشعاعية بالتعاون مع الدول الأعضاء المماثلة.

٦٧- وأثنى على المدير العام لما أبداه من بُعد نظر في إنشاء فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية في عام ٢٠٠٣. فتوفير نصوص إيضاحية لـصكوك المسؤولية النووية التي يتم اعتمادها تحت مظلة الوكالة يعتبر خطوة هامة نحو تيسير فهم القضايا المعقدة التي تثيرها آليات المسؤولية النووية. ويلزم وضع آليات مسؤولية وافية من أجل الحيلولة دون إلحاق الضرر بالصحة البشرية والبيئة، وتجنب الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحوادث أو الحوادث النووية. وستواصل أيرلندا العمل مع الوكالة والدول الأعضاء من خلال ذلك الفريق للنظر في القضايا المتعلقة بالمسؤولية النووية.

٦٨- ويشمل قاسم كبير من العمل الذي يضطلع به صندوق التعاون التقني تحسين الأمان والصحة البشرية في البلدان المتلقية. وقد سددت أيرلندا مساهمتها في صندوق التعاون التقني وكذلك مساهمتها في الميزانية العادية كاملة. كما تعهدت بتقديم دعم مالي لصندوق الأمن النووي.

٦٩- وأعرب السيد نيوفنهايز (بلجيكا) عن تقديره لجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وصون السلم والأمن في العالم، مؤكداً على أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف في التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧٠- ومضى في حديثه يقول إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل يظل أمراً مثيراً للقلق، ورحب باعتماد مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ بشأن تلك المسألة الذي ينص على تنسيق أفضل للجهود على المستوى العالمي. وتضطلع الوكالة بدور أساسي في هذا الصدد. ويؤيد بلده تماماً استراتيجية الاتحاد الأوروبي المناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد انضم مؤخراً للشراكة العالمية التابعة لمجموعة الـ ٨ من أجل مكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. فبلده من أشد المدافعين عن الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار على نطاق عالمي، ويأمل أن يتم إحراز تقدم ملموس في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح خلال مؤتمر ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

٧١- ويعد نظام ضمانات الوكالة أداة جوهرية لمنع الانتشار النووي. وتدعو بلجيكا الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تعقد اتفاقات ضمانات وتنفذها بعد، إلى القيام بذلك أمثالا للالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ومن المؤسف أن ثمة بروتوكولات إضافية لم يبدأ نفاذها بعد في عدة دول بعد مرور أكثر من سبع سنوات على موافقة المجلس على هذا الصك.

٧٢- وأوضح أن بلجيكا تشعر بقلق إزاء عدم تمكن الوكالة حتى الآن من التأكد من نطاق وطبيعة البرامج النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية على وجه الدقة، ودعت هاتين الدولتين إلى زيادة تعاونهما مع الوكالة بغية إيجاد حل دبلوماسي للقضايا المتعلقة. وهي تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة في المحادثات السادسة على نحو كامل، كما تدعو إيران إلى التعجيل بجهودها الرامية إلى إيضاح بعض الجوانب المتصلة بأنشطتها النووية واتخاذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في آخر قرار للمجلس بشأن المسألة. وقد حافظت لبيبا على وعدها وانتهجت سياسة تتسم بالشفافية والتعاون النشط مع الوكالة، وشجعها على مواصلة هذا النهج.

٧٣- وتتحمل كل دولة، في سعيها إلى تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التزاماً بحماية شعبيها، وحماية البيئة من الإشعاعات المؤينة ومخاطر التلوث بمواد مشعة. وتساعد اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، ومعايير الأمان التي وضعتها الوكالة، على تعزيز ثقافة أمان عالمية وعلى تحسين أمان المرافق النووية أو الحفاظ عليه.

٧٤- وأضاف يقول إن العمل يتواصل في بلجيكا من أجل إيجاد حل مستدام لمشكلة التخلص النهائي من النفايات المشعة المتوسطة والقوية الإشعاع والطويلة العمر. ويظل التخلص الجيولوجي هو الخيار الأفضل حيث أظهرت البحوث أنه لا يثير مشاكل عويصة. غير أن بلده يشارك أيضاً في العمل على فصل النفايات المشعة وتحويلها، وهي تقنيات من شأنها تيسير التخلص. وفي هذا الصدد، يقوم مركز البحوث النووية التابع لبلده بتطوير نظام Myrrha، وهو نظام مدفوع بواسطة المعجلات يتيح إجراء عدد من التجارب، تشمل التحويل.

٧٥- واستطرد قائلاً إنه، رغم وجود جوانب مشتركة بين الأمان والأمن النوويين، فإنهما مختلفان، كما إنهما يفرضان متطلبات متعارضة في بعض الأحيان. وهو ما يجعل من الصعب على الدول أن تضع إطاراً رقابياً واضحاً ومتسقاً أو أن تستوفيه. وينبغي على الوكالة البدء في دراسة هذا الموضوع. ويتعين على كل دولة أن تنشئ نظاماً خاصاً بها يكون معنياً بالحماية المادية للمواد والمرافق النووية، وتعكف السلطات البلجيكية حالياً على تنقيح اللوائح الخاصة بهذا المجال. ويؤيد بلده عقد مؤتمر للنظر في التعديلات المقترحة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ويأمل في أن تُستكمل عملية الاستعراض قريباً وأن يكون التقرير النهائي لفريق الخبراء مفيداً.

٧٦- وقد انضمت بلجيكا إلى توافق الآراء في المجلس حول الموافقة على الإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها باعتبارها إرشادات مكملة لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وتأمل أن يتم وضع نظام ملائم لمراقبة التصدير والاستيراد بغية موازنة الممارسات.

٧٧- وعلى الرغم من أن القوى النووية في الغرب تنمو بمعدلات أبطأ مما كانت عليه في السابق، فإنها تظل تسهم على نحو ملموس في الإمداد بالطاقة. ففي بلجيكا، أنتجت محطات القوى النووية نسبة ٥٦% من إجمالي حجم الكهرباء المولدة في عام ٢٠٠٣.

٧٨- وفي حين تقرر بعض البلدان التخلي عن خيار الطاقة النووية في الأمد المتوسط، فإن صون المعارف النووية ودعمها يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لأمان المحطات وأمنها، ولتطوير التطبيقات في غير مجال القوى. وترحب بلجيكا بأنشطة الوكالة في هذا الصدد وتتخذ خطوات من شأنها حماية المعارف النووية، عبر عدة طرق منها توفير منح دراسية لبعض الدورات الجامعية في المجال النووي، وإنشاء شبكة

التعليم النووي العالي البلجيكية، والمشاركة في شبكة التعليم النووي الأوروبية. غير أن عدد الطلبة الذين يفضلون دراسة العلوم النووية غير كافٍ، وقد شُنت حملات إعلامية موجهة إلى الشباب.

٧٩- وختاماً، يتحتم على المجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات في مجالات الأمان والأمن وعدم الانتشار، حيث سيزداد على إخفاقه في القيام بذلك عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الدولي. وسيكون على الوكالة أن تؤدي دوراً محورياً في هذا الصدد ويمكنها أن تثق في حصولها على تأييد بلجيكا التام.

وتولت السيدة هول (كندا) رئاسة الجلسة.

٨٠- وقال السيد نور الدين بن جاب الله (الجزائر) إن التحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي تتضمن خطر الانتشار النووي، والقيود التي تؤثر على برنامج التعاون التقني، والإرهاب الدولي. وفي هذا السياق، تسهم مهمة الوكالة المتمثلة في ضمان الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية وتعزيز التكنولوجيا النووية إسهاماً جوهرياً في التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين.

٨١- وعلى الرغم من مواطن الضعف في معاهدة عدم الانتشار، فإنها عنصر أساسي في نظام الأمن العالمي. وقد تعهدت جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة طوعاً بالسعي وراء الهدف المزدوج المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار. وعليه فإن عدم الانتشار يعتبر مرحلة انتقالية المراد منها أن تؤدي إلى التخلص تماماً من الأسلحة النووية. ويتجسد الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار وينبغي احترامه حيث لا يؤدي سوى لتقوية نظام عدم الانتشار. وينبغي على جميع الدول الانضمام إلى كل الصكوك الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح.

٨٢- وقد أدى استمرار التوتر في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة ووصول عملية السلام إلى طريق مسدود، إلى تصاعد حدة التهديد الذي يمثله عدم تطبيق الضمانات النووية في جميع بلدان المنطقة. وإسرائيل هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار وتواصل تطوير قدرات نووية عسكرية. ويعرب بلده عن استيائه تجاه عدم إحراز تقدم بشأن تلك المسألة المدرجة على جدول أعمال الوكالة منذ أمد طويل. واقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم ير النور بسبب رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة.

٨٣- وقد صدقت الجزائر على جميع الصكوك الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل. وأودعت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ صكوك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأخطرت الوكالة للتو باعتمادها عقد بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها.

٨٤- ومن شأن المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة العالمية المعنية بتقليل التهديدات الذي عقد في فيينا قبيل المؤتمر العام أن يساعد على التصدي لتحديات الأمان والأمن النوويين. ولم يعد من الممكن استبعاد قيام الإرهابيين باستخدام المصادر المشعة. وتُعد خطة عمل الوكالة الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي استجابة ملائمة لهذا التهديد. وينبغي على الوكالة أن تواصل أنشطتها الرامية إلى تحسين أمن المنشآت والمواد النووية وترسيخ قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال، وفقاً للولاية المسندة إليها بموجب نظامها الأساسي. غير أنه ينبغي مواصلة تمويل تلك الأنشطة عن طريق المساهمات الطوعية منعاً للحد من الموارد المخصصة للتعاون التقني.

٨٥- وهناك ضرورة لبذل جهود مستمرة ومعززة في مجالات الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النفايات حتى يتسنى مواجهة الإحجام عن التفهم بل وانعدامه من جانب المستخدمين المحتملين والجمهور حينما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا النووية. وقد بدأت الجزائر تنقيح تشريعاتها ولوائحها من أجل تقوية بنيتها الإشعاعية الأساسية، استجابة لتوصية الوكالة. واتخذت عدة تدابير بغية تحسين الحماية المادية للمواد النووية، وتحسين عمليتي التنسيق والتنفيذ. وتلتزم الجزائر بأحكام مدونة قواعد السلوك التي وضعتها الوكالة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

٨٦- ومضى يقول إن التعاون التقني، وهو أحد الدعائم الثلاث لعمل الوكالة، يعمل على تقوية القدرات الوطنية بما يتماشى مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. وترى الجزائر أنه ينبغي تطويع أهداف التعاون التقني وآلياته باستمرار لتتلاءم مع متطلبات الدول المتلقية والتحديات التي تجابهها. ويتيح برنامج التعاون التقني الفرصة للمجتمع الدولي لإظهار التضامن. وقد سددت الجزائر كلاً من مساهماتها في الميزانية العادية ومساهماتها في صندوق التعاون التقني بانتظام وفي أوانها، ودعا كل الدول الأعضاء إلى ضمان إتاحة موارد مضمونة ومتوقعة وكافية لتمويل أنشطة التعاون التقني. وعلاوة على ذلك، ينبغي للوكالة أن تسعى جاهدة للحفاظ على التوازن الضروري بين أنشطتها الرئيسية المنصوص عليها في النظام الأساسي.

٨٧- وقد وقعت الجزائر على الإطار البرنامجي القطري الذي يخصها في آب / أغسطس ٢٠٠٤، مما سيعمل على تيسير صياغة برامج التعاون مستقبلاً. وتشارك كذلك في اتفاق أفرا وتسهم فيه. وعُقدت عدة فعاليات علمية إقليمية في الجزائر، وساعد هذا البلد في إجراء مراجعة لخدمات الطب النووي الأفريقية. كما استضاف عدة طلاب من البلدان الأفريقية الأخرى ويمنح حالياً درجة الماجستير في الفيزياء الطبية بالتعاون مع الوكالة.

٨٨- واسترسل قائلاً إن الجزائر عانت، مثل كثير غيرها من البلدان الأفريقية، معاناة شديدة من الخراب الذي يسببه الجراد الصحراوي. وحث الوكالة على النظر في استهلال بحوث تحت مظلة برنامج مكافحة الآفات التابع لها من أجل استحداث تقنيات مكافحة ملائمة.

٨٩- وفي الختام، دعا جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على التعديل الخاص بالمادة السادسة من النظام الأساسي من أجل تحقيق تمثيل أكثر عدالة للبلدان النامية داخل مجلس المحافظين.

٩٠- وقدم السيد أدزي بيكوي (غانا) تعازيه لحكومات وشعوب الاتحاد الروسي وأستراليا وإندونيسيا عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في تلك البلدان.

٩١- وقد شكلت الأحداث التي شهدتها العام الماضي تحدياً كبيراً للوكالة ومن دواعي الارتياح أن يفيد التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ بأن الوكالة قد تمكنت من الاستجابة لتلك التحديات على نحو عاجل وملائم وحاذق. واسترشدت الوكالة، في تناولها لتلك الأوضاع المعقدة والشديدة الحساسية، بمبدأ مفاده أنه لا يمكن إحراز تقدم بشأن القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين وعدم الانتشار النووي وحماية البيئة سوى من خلال التعاون واليقظة والتراضي على المستوى الدولي.

٩٢- ويتيح الاستخدام المأمون والسلمي للتكنولوجيا النووية أدوات فريدة في السعي من أجل التنمية المستدامة. ولا يمكن أن تكون أهمية دور الوكالة في نقل التكنولوجيات النووية من أجل التطبيقات السلمية في الدول الأعضاء من قبيل المبالغة، لذا تتضح أهمية مضاعفة جهود الوكالة الرامية إلى الإسهام في القضاء على

الفقر ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. غير أن النجاح يعتمد على عمل تعاوني متواصل فيما بين جميع شركاء الوكالة الملتمزمين.

٩٣- وتقدر غانا تقديراً بالغاً الدعم الذي تلقته من الوكالة من خلال برامج التعاون التقني الخاصة بها. وواصلت عبر المشاريع الوطنية والإقليمية تعزيز موارد البشرية وقدراتها المؤسسية من أجل تطبيق التكنولوجيات النووية في حل المشاكل القائمة في مجالات الرعاية الصحية، والزراعة، والصناعة، والبيئة.

٩٤- وقد واصلت لجنة الطاقة الذرية الغانية الاستفادة بصورة أكثر كفاءة من برامج الوكالة الخاصة ببحوث العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقاتها. ويعد تطبيق تحليل التنشيط النيوتروني أحد الإنجازات الجديرة بالذكر. وتم استخدام مفاعل البحوث الغاني في تحديد خصائص أكبر المستجمعات المائية في الإقليم الشرقي بغانا وفي الدراسات الجيوكيميائية لكنتل الغرانيث في الجنوب. واضطلع الباحثون بأعمال تضمنت مسح أعمدة التقطير بالنظائر المشعة في معمل تكرير النفط بغانا واستخدموا تقنيات اختبارات غير متلفة لفحص اللحامات في الصناعات الكيميائية والتعدينية.

٩٥- ويجري استخدام تقنيات نووية وتكنولوجية بيولوجية بالاقتران مع ممارسات زراعية تقليدية من أجل دعم مشاريع الزراعة الوطنية الرامية إلى زيادة إنتاج الغذاء عبر استخدام استنبات الأنسجة، وإلى تعزيز التنوع البيولوجي عبر استحداث أصناف قابلة للاستثمار اقتصادياً بواسطة الاستيلاء الطفري.

٩٦- وتستخدم غانا منذ عشرة أعوام المعالجة الإشعاعية في حفظ الأغذية وتعقيم المنتجات الطبية. وعلى مر الأعوام، تم تدريب القوى العاملة على تشغيل المشع الجيمي للكوبالت-٦٠. ولقد أصبح المصدر غاية في الضعف ويسعى بلده إلى تدبير رأس مال لإقامة مشروع أو شراكة مع القطاع الخاص من أجل إحلاله. ويؤمل الحصول على الموارد المالية اللازمة لتسويق تلك التكنولوجيا تجارياً بالكامل.

٩٧- ويواصل معهد الوقاية من الإشعاعات التابع للجنة الطاقة الذرية الغانية إجراء تقييمات الأمان من أجل استصدار ترخيص لحيازة المصادر الإشعاعية والمواد المشعة واستخدامها. وتجري كذلك عمليات تفتيش منتظمة للتحقق من الامتثال من أجل ضمان حماية الموظفين والمرضى والجمهور.

٩٨- وأردف يقول إن بلده سيواصل بذل قصارى جهده لضمان أمان المصادر المشعة وأمنها. ويجري اتخاذ تدابير من شأنها تعزيز الحماية المادية لجميع المرافق التي تحوى مصادر إشعاعات مؤيئة ومواد نووية. فقد اتفق مؤخراً مجلس الوقاية من الإشعاعات والمنظمة الوطنية لإدارة الكوارث على خطة وطنية مختصة بالتصدي للطوارئ. وتم تحديد أدوار المؤسسات المستفيدة ومسؤولياتها، والاستعداد للتدريبات والتمارين في مجال الطوارئ المزمع إجراؤها في المستقبل القريب. وتشاطر غانا المجتمع الدولي قلقه إزاء الأمان والأمن النوويين وتدرك أهمية الإجراءات المتخذة بغية التصدي لتلك القضية. كما تؤيد بشدة المبادرة العالمية لتقليص التهديدات.

٩٩- وكما هو الحال في العديد من بلدان أفريقيا وغيرها من المناطق المدارية، تثير الملاريا قلقاً بالغاً. ولذا فإن بلده يشعر باهتمام خاص تجاه الجهود التي تبذلها الوكالة والأنشطة البحثية التي تضطلع بها من أجل مكافحة الملاريا عبر تطبيق تقنية الحشرة العقيمة.

١٠٠- وواصل حديثه قائلاً إن حكومة بلده تعرب عن شكرها للوكالة على إنشاء مركز ثانٍ للعلاج الإشعاعي في بلده. فقد وفرت الوكالة جميع المعدات وفرص التدريب وخدمات الخبراء. ويُستخدم مرفقا العلاج الإشعاعي لمعالجة مرضى السرطان من داخل غانا والبلدان المجاورة في الإقليم الفرعي لغرب أفريقيا.

١٠١- ويعد الأمن النووي شرطاً مسبقاً للتعاون والتجارة في المجال النووي، إلا أن العديد من البلدان التي لديها أنشطة نووية لا تُذكر تفتقر إلى الخبرة اللازمة لإنشاء نظام وطني للأمن النووي وتنفيذه. وتتطور التحديات التي يواجهها التحقق بصفة مستمرة، فالسعي الحثيث من جانب المسؤولين المحتملين عن الانتشار إلى الحصول على تكنولوجيات جديدة يحتم أن تواظب الوكالة على تحديث معارفها وقدراتها الكشفية. وناشد الوكالة والدول الأعضاء ذات الخبرة الكافية أن تساعد البلدان النامية على سد الفجوة الأمنية. فضلاً عن ذلك، ينبغي إيجاد حلول متعددة الأطراف للتصرف في الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة والتخلص منها. وينبغي إيلاء المراعاة الواجبة للفوائد الاقتصادية المحتملة، وللمزايا التي قد تنتج عن التعاون الدولي من ناحية الأمن وعدم الانتشار فيما يخص إنشاء وتشغيل مرافق خزن ومستودعات مخصصة للنفايات على المستوى الدولي.

١٠٢- وينبغي على البلدان أن تتعاون تعاوناً تاماً بغية تعزيز فاعلية معاهدة عدم الانتشار واستدامة نظام عدم الانتشار. وتعلق غانا أهمية كبرى على الحد من الإنفاق العسكري وتحث كل الدول على تكريس الموارد التي يتم توفيرها عبر تلك الجهود للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٣- وقد شكّلت الوكالة شريكاً إنمائياً يُعوّل عليه لغانا منذ انضمامها للمنظمة في عام ١٩٦٠. ولقد تم التوقيع في وقت سابق من هذا الشهر على الإطار البرنامجي القطري الثاني لغانا الذي يتيح إطاراً للتعاون التقني مع الوكالة في الأجل المتوسط ويضع استراتيجية يتفق عليها الطرفان من أجل تحقيق التوافق بين التكنولوجيا النووية والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. وسيتركز التعاون مع الوكالة على الصحة البشرية، وتنمية الموارد المائية، وإنتاج المحاصيل، وتنمية الثروة الحيوانية، وتنمية الموارد البشرية لتطبيق التكنولوجيا النووية والتكنولوجيا البيولوجية.

وتولى السيد روناكي (هنغاريا) الرئاسة.

٨- انتخاب أعضاء لمجلس المحافظين

(الوثيقتان GC(48)/4 و 27)

١٠٤- ذكّر الرئيس بأن المؤتمر العام قد وافق في عام ١٩٨٩ على إجراء يقضي بعدم اللجوء إلى الاقتراع السري في حالة الاتفاق على المرشح أو المرشحين من منطقة معينة. ويتم الاقتراع السري فقط فيما يتعلق بالمناطق التي لا يوجد بالنسبة لها مرشح متفق عليه. وييسر هذا الإجراء إلى حد كبير ترشيح استغلال وقت المؤتمر العام. وبناءً على ذلك، فإنه يقترح فيما يخص المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، التي تنص على انتخاب أعضاء مجلس المحافظين بالاقتراع السري، أن يتم تعليقها بالنسبة للمناطق التي يوجد اتفاق على مرشحها.

١٠٥- وقال إنه يسره أن يعلن أنه تم التوصل إلى اتفاق في جميع المجموعات الإقليمية على مرشحها للأماكن الشاغرة المراد انتخاب أعضاء لها.

١٠٦- ولفت النظر إلى الوثيقة GC(48)/4، التي تتضمن قائمة الدول الأعضاء في الوكالة التي عينها مجلس المحافظين لعضوية المجلس اعتباراً من انتهاء دورة المؤتمر الحالية إلى انتهاء الدورة العادية التاسعة والأربعين (٢٠٠٥)، وذكر بأن عليه، بمقتضى المادة ٨٣ من النظام الداخلي، أن يُعلم المؤتمر العام بالمناصب التي يجب شغلها في المجلس عن طريق الانتخاب. وقد أعدت الوثيقة GC(48)/27 لهذا الغرض، وهي تبيّن أنه يتعيّن على المؤتمر انتخاب أحد عشر عضواً للمجلس من الفئات السبع المسرودة.

١٠٧- وقال إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب الأرجنتين وإكوادور وفنزويلا لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة لأمريكا اللاتينية.

١٠٨- وانتخبت الأرجنتين وإكوادور وفنزويلا على النحو الواجب.

١٠٩- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب البرتغال والسويد لشغل المقعدين الشاغرين لأوروبا الغربية.

١١٠- وانتخبت البرتغال والسويد على النحو الواجب.

١١١- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب سلوفاكيا لشغل المقعد الشاغر لأوروبا الشرقية.

١١٢- وانتخبت سلوفاكيا على النحو الواجب.

١١٣- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب الجزائر وغانا لشغل المقعدين الشاغرين لأفريقيا.

١١٤- وانتخبت الجزائر وغانا على النحو الواجب.

١١٥- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب اليمن لشغل المقعد الشاغر للشرق الأوسط وجنوب آسيا.

١١٦- وانتخب اليمن على النحو الواجب.

١١٧- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب سنغافورة لشغل المقعد الشاغر لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

١١٨- وانتخبت سنغافورة على النحو الواجب.

١١٩- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام يود أن ينتخب سري لانكا لشغل المقعد العائم المتداول بين مناطق أفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، علماً بأنه مستحق هذه المرة لعضو من الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

١٢٠- وانتخبت سري لانكا على النحو الواجب.

– طلبات استعادة حقوق التصويت

(الوثائق GC(48)/INF/9 و 10 و 11 و 12)

١٢١- لاحظ الرئيس أنه معروض على المكتب طلبات مقدمة من أرمينيا وأفغانستان والعراق وكازاخستان من أجل استعادة حقها في التصويت. وأوصى بالسماح لأرمينيا وأفغانستان وكازاخستان بالتصويت خلال دورة المؤتمر الحالية ولحين انتهاء فترات السداد الخاصة بكل منها، على أساس أنها مستمرة في الوفاء بمتطلبات خطط السداد التي تخصصها وأن الأمانة ستقدم تقريراً سنوياً عن حالة خطط السداد تلك. كما أوصى المكتب بالسماح للعراق بالتصويت أثناء دورة المؤتمر الحالية حيث يرى أنه قد تخلف عن تسديد المبلغ اللازم لتفادي تطبيق الفقرة ألف من المادة التاسعة عشرة من النظام الأساسي لظروف خارجة عن إرادته.

١٢٢- وقال إنه يفترض أن المؤتمر يقبل توصيتي المكتب.

١٢٣- وقد تقرّر ذلك.

٢٢- فحص وثائق اعتماد المندوبين

(الوثيقة GC(48)/28)

١٢٤- قال الرئيس إن المكتب قد اجتمع في وقت سابق من ذلك اليوم لفحص وثائق الاعتماد الخاصة بجميع المندوبين، وفقاً لأحكام المادة ٢٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام. ويرد تقرير المكتب في الوثيقة GC(48)/28. وبعد مناقشات، أوصى المكتب بأن يعتمد المؤتمر مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقريره، في ظل التحفظات والمواقف المبينة في التقرير.

١٢٥- وقال السيد خالد شعلان (مصر) إنه ينبغي ألا يُفهم قبول مصر لوثائق الاعتماد التي قدمها وفد دولة إسرائيل بأي حال من الأحوال على أنه يشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبالأخص القدس ومرتفعات الجولان. وبقدر ما يخص مصر، فإن إسرائيل كدولة تعني تلك الواقعة داخل الحدود التي كانت قائمة حتى ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعلى النحو المحدد في اتفاقات السلام المعقودة مع كلٍّ من مصر والأردن.

١٢٦- وقال السيد عبد الرزاق الأعسل (المغرب) إن قبول المغرب لوثائق اعتماد وفد إسرائيل الصادرة في القدس المحتلة لا يخلّ بأي حال من الأحوال بالوضع الدولي للمدينة، حسبما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٢٧- وأيد السيد رابح فصيح (الجزائر) كلمتي ممثلي مصر والمغرب.

١٢٨- وقالت السيدة صباح الرافي (الأردن) إنه نظراً للأهمية التي يعلقها بلدها على ضمان السلم لشعوب منطقة الشرق الأوسط، ولإيمانها بالحاجة إلى العمل على نطاق دولي من أجل تحقيق هذا الهدف، فإن وفد بلدها قد وافق على تقرير المكتب ولم يوقع على بيان الوفود العربية الذي تعرب فيه عن تحفظاتها على وثائق اعتماد الوفد الإسرائيلي للدورتين الحالية والسابقة. ويلتزم الأردن بموقفه الثابت بشأن عدم شرعية ضم إسرائيل للقدس المحتلة، وهو ما يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن. وأكد كذلك التزامه بقرار الجمعية العامة 35/169 الصادر في عام ١٩٨٠ والذي يؤكد أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية المتخذة بعد احتلال القدس لاغية وغير

شرعية، ودعا جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية إلى الامتناع عن إتيان أية أعمال تتعارض مع أحكام هذا القرار.

١٢٩- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر العام مستعد لاعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الوثيقة GC(48)/28.

١٣٠- وقد تقرّر ذلك.

٧- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (مستأنف) (الوثيقة 3/GC(48))

١٣١- قال السيد مينديس (سري لانكا) إن تعاون الوكالة التقني يتيح للدول الأعضاء النامية ميزة تنافسية تُعِينها على التصدي للتحديات التي تشكلها العولمة، والتنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١٣٢- وقد مكن برنامج التعاون التقني سري لانكا من اكتساب القدرة على استخدام التكنولوجيا النووية في المشاريع والبرامج الهامة في مجالات الصحة والزراعة والصناعة، بحيث تتصدى لقضايا مثل أمان المحاصيل الزراعية، والتطبيق الحكيم للكيميائيات الزراعية، والارتقاء بمرافق العلاج الإشعاعي في مستشفيات السرطان.

١٣٣- ومضى في حديثه قائلاً إن الوكالة لم تدخر وسعاً في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الاعتماد على الذات والاستدامة. وقد استطاعت هيئة الطاقة الذرية بسري لانكا أن تدرّ نسبة ٥٥ ٪ من نفقاتها التشغيلية في عام ٢٠٠٣ من خلال أنشطتها الذاتية. وأعرب عن تقديره لجهود الوكالة الهادفة إلى تحسين مرافق البنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات والتصرف في النفايات بسري لانكا.

١٣٤- وأوضح أن سري لانكا أصبحت، في عام ١٩٧٦ طرفاً في الاتفاق التعاوني الإقليمي وشاركت بهمة في برامجه. ونتيجة لذلك، تم إنشاء برامج وطنية تختص باستخدام التكنولوجيا النووية، بصفة أساسية في قطاعات الرعاية الصحية والزراعة والصناعة. وقد تم تطوير العديد من البرامج التي استُهلّت عبر الاتفاق التعاوني الإقليمي لتصبح برامج وطنية تُنفَّذ من خلال تعاون الوكالة التقني. ويؤيّد بلده بشدة النهج الذي تتبعه الوكالة تجاه تعزيز التعاون الإقليمي. وتشكل الاتفاقات التعاونية الإقليمية آليات فعّالة يتسنى من خلالها التصدي لقضايا عابرة للحدود تتعلق بالأمان والأمن.

١٣٥- وأضاف يقول إن إحدى أعظم مهام الوكالة تتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية عن طريق تنفيذ نظام التحقق القائم بمقتضى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار بفعالية وكفاءة. ولقد صعدّ انتهاء الحرب الباردة من خطورة انتشار الأسلحة النووية إلى أيدي فاعلين ليست لهم صفة الدولة. ففي السنوات الأخيرة، شكّل منع هذا الانتشار مهمة ذات أهمية قصوى على عاتق مجلس المحافظين. ويثق بلده في أن المجلس سيتخذ الخطوات اللازمة في حالة وجود خطر وشيك وأنه لن يقف مكتوف الأيدي حتى تلوّح سحابة تكاثر تلك الأسلحة في الأفق. وعلى الرغم من ذلك، يتعيّن أن تستند تلك الخطوات على

أدلة قوية ويُعوّل عليها تنفيذ بوقوع انتهاكات. وفي حالة الشك، قد يلزم مواصلة العملية الدبلوماسية. وينبغي على المجلس أن يسير بخطى حذرة قبل اتخاذ تلك القرارات.

١٣٦- وتؤيد سري لانكا الوكالة فيما تبديه من قلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو التخلص من الأسلحة النووية بصورة كاملة وعلى نطاق عالمي. ولا تقل الجهود التي تهدف إلى التخلص تماماً من الأسلحة النووية أهمية عن تلك الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار. ولا يزال ينتاب بلده القلق تجاه عدم إحراز تقدم بشأن الوفاء بالالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل.

١٣٧- ويُعلّق المجتمع الدولي أهمية عظمى على أمن المواد النووية والمشعة وأمنها. فيمكن لتلك المواد أن تتسبب في فوضى ودمار إذا ما وقعت في أيدي فاعلين ليست لهم صفة الدولة. كما إن خطر قيام الإرهابيين باستخدام أسلحة الدمار الشامل ليس محض خيال علمي. ويرحب بلده بالمبادرة العالمية لتقليص التهديدات التي تُلزم الدول باتخاذ تدابير طوعية لنقل اليورانيوم الشديد الإثراء من المفاعلات البحثية ولضمان أمن المواد النووية والمشعة وأمنها. ويتطلب تنفيذ تلك المبادرة دراية قانونية وتقنية من جانب البلدان المتقدمة والنامية على السواء حتى يتسنى ضمان إدراج تلك التدابير في النظم القانونية الوطنية.

١٣٨- وهناك حاجة ملحة لمضاعفة الجهود الرامية إلى تقوية نظام عدم الانتشار النووي والحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي فاعلين ليست لهم صفة الدولة. كما إن المعاهدات الخاصة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل ووقف انتشارها، والنهج المتعددة الأطراف المفضية إلى ذلك، تعتبر من العناصر الأساسية من أجل ضمان السلم والأمن للأجيال القادمة.

١٣٩- وقال السيد أريفالو بيبيس (كولومبيا) إن بلده قد دأب على تأييد عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي، وإنه يلتزم التزاماً صارماً بمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة ثلاثيلوكو، وفي بتعهداته بمقتضى اتفاق الضمانات الخاص به. فبلده يدعم المبادرات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى إنهاء الخطر النووي المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية قيام الإرهابيين باستخدامها، وفي مجرد وجود تلك الأسلحة النووية. فقد أرسيت معاهدة عدم الانتشار نظام أمن جماعي يستند إلى التعددية والاعتراف بحق جميع الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وحتى تتحقق لهذا النظام الفاعلية، يتعين على جميع الدول أن تبدي تعاوناً والتزاماً. ودعا إلى مضاعفة الجهود المبذولة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار، معرباً عن تأييده للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجالي الضمانات والتحقق.

١٤٠- وتُعلّق كولومبيا أهمية كبرى على الوكالة التي انضمت لعضويتها منذ عام ١٩٦٠. وتحقق الدعائم الثلاث لأنشطة الوكالة توازناً أساسياً في سبيل بلوغ أهداف الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذا التوازن، لاسيما في وقت تواجه فيه البلدان النامية تحديات ضخمة تتجاوز ما لديها من موارد تكنولوجية ومالية. فمن شأن التطبيقات النووية في مجالات حساسة مثل الأمن الغذائي والزراعة والصحة وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة وثقافة الأمان الإشعاعي واستدامة العمليات الصناعية، أن تعمل على تحسين نوعية الحياة في مجتمعات عدة. ويجدر الثناء على عمل الوكالة في هذه المجالات وجهودها الرامية إلى حفظ المعارف النووية، وينبغي مواصلة هذا العمل، وذلك لأن الوكالة تؤدي دوراً جوهرياً في دعم التنمية المستدامة. ويعتبر التعاون الدولي وسيلة لنقل المعارف والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل نفع البشرية جمعاء.

١٤١- وقد استفادت كولومبيا من برنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة. فقد تم تنفيذ مشاريع وطنية وإقليمية تركز بصفة خاصة على الصحة البشرية، والتعدين، والوقاية من الإشعاعات، والزراعة والطب النووي. ويرحب بلده بسياسات الوكالة الرامية إلى تشجيع التحليل المنهجي لعملية تخطيط الأنشطة والمشاريع، وتلتزم التزاماً تاماً برؤية الوكالة للإدارة الحديثة.

١٤٢- واستطرد قائلاً إن كولومبيا، باعتبارها رائدة في استخدام التقنيات النووية لمعالجة سرطان الكبد في منطقتها، فإنها تعلق أهمية خاصة على مشاريع العلاج الإشعاعي والطب النووي. وقد حصلت مؤسسات علاج الأورام بها على دعم الوكالة وأجرى المعهد الوطني لعلاج الأورام تمريناً على أساس تقاسم التكاليف مع الوكالة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣. ولذا فهي تؤيد برنامج الوكالة للعمل من أجل علاج السرطان. وتعرب أيضاً عن تأييدها الشديد لتطويع التكنولوجيات النووية كي تستخدم في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وعلى المستوى الإقليمي، فإن برنامج أركال يعمل على تقوية التعاون بين الجنوب والجنوب وتعزيزه منذ ٢٠ عاماً. وأعرب عن تقديره للأمانة وللمانحين على الدعم المقدم لهذا البرنامج.

١٤٣- وتعلق كولومبيا أهمية عظمى على نقل النفايات المشعة. حيث أعربت عن تأييدها لاستنتاجات المؤتمر الدولي بشأن أمان نقل المواد المشعة الذي عقد في عام ٢٠٠٣، ولقرار المؤتمر العام GC(47)/RES/7، ولخطة العمل من أجل أمان نقل المواد المشعة التي اعتمدها المجلس في آذار /مارس ٢٠٠٤، ولعمل فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية. وأكد على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول الشاحنة والدول الساحلية وعلى دور الوكالة الأساسي في هذا الصدد. ومن المستصوب كذلك صياغة صك قانوني ملزم بشأن تلك المسألة.

١٤٤- ومضى يقول إن أمان المصادر المشعة وأمنها يشكلان أولوية، ويشاطر بلده المخاوف المتصلة بعدم كفاية المراقبة على تلك المصادر. وتدعو الحاجة إلى تعزيز الآليات واللوائح الوطنية وهياكل التعاون الدولي التي تهدف إلى تقليل المخاطر المحتملة التي ترتبط بالمصادر المشعة، والاتجار غير المشروع بالمواد المشعة واحتمال استخدامها من قبل الإرهابيين وتقدر كولومبيا عمل الوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين، وتدعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي استناداً إلى التعاون الدولي والتعددية، وترحب بالمبادرة العالمية لتقليص التهديدات وترى أن على الوكالة أن تؤدي دوراً أساسياً في تلك المبادرة وغيرها من المبادرات في هذا المجال. ويساورها القلق إزاء وجود شبكة سوق سوداء للمواد والمعدات والمكونات المشعة وما يفرضه ذلك من تحديات جديدة ويستلزم الخطر الذي يشكله الانتشار والإرهاب تضافراً في الجهود على كل المستويات. وينبغي للنظام الأمني الجماعي ألا يستند إلى احترام الحقوق والمساواة القانونية لجميع الدول فحسب، بل عليه أيضاً أن يأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية التي تُضطر، في ظل عالم تسوده العولمة، إلى المكافحة من أجل فرص متساوية للوصول إلى الأسواق، في حين يستمر خفض الموارد المخصصة للتعاون الدولي

- تقرير المحفل العلمي

١٤٥- دعا الرئيس المقرر، السيد بيجو، إلى عرض تقرير المحفل العلمي.

١٤٦- وعرض السيد بيجو التقرير المستنسخ في المرفق.

١٤٧- وشكر الرئيس السيد بيجو على تقريره المثير للاهتمام البالغ وكما شكر الأمانة على إعدادها الممتاز للمحفل العلمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

تقرير إلى المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثامنة والأربعين

من المحفل العلمي السابع

بصفتي الرئيس، إنه لمن دواعي شرفي بل ومن واجبي أن أطلع الجلسة العامة وإياكم على النقاط الرئيسية لعروض ومناقشات المحفل العلمي السابع المنعقد خلال المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثامنة والأربعين. وقد انعقد هذا الاجتماع يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في فيينا، انطلاقاً من روح رائعة وبنّاءة وتحت عنوان عام هو " قضايا دورة الوقود النووي وتحدياتها". وضم حوالي ١٨٠ مشاركاً. وانصبّ التركيز في الجلسات الثلاث على ثلاثة مواضيع وهي: مفاهيم دورات الوقود والمفاعلات المتقدمة؛ وقضايا التصرف في النفايات وفي الوقود المستهلك؛ ودورة وقود مفاعلات البحوث والقضايا المتصلة بها. وعلى وجه الإجمال، قدم خبراء مرموقون ١٢ عرضاً تفصيلياً، أعقبتها تعليقات من المتخصصين ومناقشة مع المشاركين.

وقبل عرض تقرير موجز عن النقاط المتصلة بالجلسات الثلاث، يطيب لي أن أعرض عليكم بعض التعليقات العامة:

بعد تكريس سنوات لجهود ضخمة في مجال البحوث التطويرية بعدة بلدان، لدينا حالياً نتائج علمية هامة وفيرة تقدم إجابات على عدد من القضايا المتصلة بالمفاعلات، ودورات الوقود والمواد النووية. ومن المتوقع التوصل إلى نتائج جديدة هامة في المجالات المعنية خلال فترة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات.

ونتجّه في الوقت الراهن نحو التثبيت على نطاق واسع من تلك التكنولوجيات، الأمر الذي قد يتيح لنا حافزاً على النظر في برامج جديدة للبحوث التطويرية من أجل الوفاء الكامل بالتوقعات من ناحية الوفر الاقتصادي والأمان والعولية وعدم الانتشار.

ونظراً لسياق الطاقة والأمن الذي يسود العالم حالياً، ستشهد الأعوام والعقود المقبلة احتياجاً لاتخاذ قرارات هامة بشأن بناء محطات قوى جديدة، وتمديد العمر التشغيلي للمحطات القائمة، وإخراج المفاعلات من الخدمة، وكذلك الشروع في مشاريع طويلة الأجل للتخلص من النفايات. وتتطلب كل تلك المواضيع أساساً علمياً راسخاً يتقاسمه الرأي العام وصنّاع القرار السياسي. وهناك حاجة ماسة إلى التواصل بشأن الإنجازات العلمية والتكنولوجية، إذا كنا نرغب في كسب موافقة الجمهور.

وقد أظهرت المناقشات التي أجريناها في المحفل أنه لا يوجد أسلوب فريد للتصدي لتلك القضايا؛ فينبغي قبول التنوع قبولاً تاماً ما دمنا نتفق على المبادئ الرئيسية بشأن الأمان ومتطلبات البيئة والصحة. وعلينا أن نضع بعض برامج البحوث التطويرية على هذا الأساس، وأن نسعى تجاه التعاون والتنافس على المستوى الدولي من أجل تيسير عملية اتخاذ القرار بدرجة أكبر.

واسمحوا لي أن انتقل إلى المناقشات التي دارت خلال المحفل.

ففي عرض استهلاكي مثير للاهتمام، تم التأكيد على الاهتمام بالمفاعلات دون الحرجية ذات النظم المدفوعة بالمعجلات من زاوية الأمان. ودُعي إلى استخدام دورة الثوريوم لتقليص مشاكل الأكتينيدات الثانوية المرتبطة بدورة اليورانيوم. وسلط العرض أيضاً الضوء على ضرورة العمل على أفكار شديدة الابتكارية لتوليد

الكهرباء دون أي نشاط إشعاعي باستخدام الاندماج النووي بالقصور الذاتي الذي يستخدم البروتونات، والبيورون أو الليثيوم.

وفي الجلسة الأولى، تم التشديد على أهمية تحسين دورة الوقود النووي بأسلوب مترابط وشمولي فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية وتلك المتعلقة بمقاومة الانتشار والأمان والبيئة. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على المعالجة المائية المتقدمة للوقود المستهلك والعمليات الناشئة للكيمياء الحرارية الجافة التي تستخدم الملح الذائب والتنقية الكهربائية. وتم التأكيد كذلك على أهمية الاستخدام الكفاء لليورانيوم في المفاعلات السريعة التوليد.

وعُرضت دراسة عن المفاعلات ودورات الوقود التطويرية والابتكارية. وتم تقديم استعراض شامل للمفاعلات المتقدمة المبردة بالماء وبالغاز وبالفلز السائل، يسلط الضوء على سماتها التصميمية والتشغيلية. وفي هذا السياق شُدد على أهمية مبادرات دولية كالمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (إنبرو)، والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، وذلك من أجل تفعيل جهود البحوث التطويرية الضخمة المطلوبة.

وشهدت الجلسة تركيزاً على إعادة تدوير البلوتونيوم والأكتينيات الثانوية لعدة مرات في المفاعلات السريعة، بهدف إنتاج طاقة إضافية عبر شطر جميع الأكتينيات. وتمت الإشارة إلى الحاجة إلى إحداث تغييرات متوالية في دورات الوقود بالانتقال من إعادة تدوير البلوتونيوم في مفاعلات الماء الخفيف إلى إعادة تدوير البلوتونيوم لعدة مرات في المفاعلات السريعة، وذلك بأسلوب متدرج عبر المائة سنة القادمة، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد اليورانيوم وحرق جميع الأكتينيات.

وجرت مناقشة احتياجات البحوث التطويرية الخاصة بتكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود الابتكارية، مع التركيز على التجربة الهندية المتمثلة في برنامج قوى نووية يتألف من ثلاث مراحل ويجمع مفاعلات ماء ثقيل مضغوط، ومفاعلات سريعة ومولدات الثوريوم-٢٣٢/اليورانيوم ٢٣٣.

وتم عرض مبادرة دورة الوقود المتقدمة، التي صُممت من أجل تمهيد الطريق أمام توسيع الدور الذي تؤديه الطاقة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتدرس المبادرة الجدوى التقنية والاقتصادية لأربعة خيارات لدورة الوقود، وتتضمن خيار الدورة المفتوحة، وإعادة التدوير في المفاعلات الحرارية، وإعادة التدوير في المفاعلات الحرارية والسريعة، وإعادة التدوير لعدة مرات في المفاعلات السريعة.

وتمحورت المناقشة المتخصصة حول الحاجة الماسة إلى نظم مدفوعة بالمعجلات ومفاعلات سريعة التوليد من أجل تقليص النفايات، وإلى الاستفادة من مفاعلات البحوث في تطوير أنواع متقدمة من الوقود والمواد للاستخدام في المفاعلات الابتكارية. وشرحت حلقة النقاش الأسباب التقنية الداعية إلى استخدام النظم المدفوعة بالمعجلات، وأكد على أنها من المحتمل، وإن لم يكن من الثابت بعد، أن تؤدي دوراً في التحويل وإنتاج الطاقة.

وفيما يتصل بمسألة استحداث نظم طاقة نووية ابتكارية في البلدان النامية، أوضحت حلقة النقاش أن البلدان النامية سيكون لديها أعلى طلب على الطاقة في المستقبل المنظور. ويمكن للطاقة النووية أن تلبي هذا الطلب. وعلى وجه التحديد، يُنظر إلى نظم المفاعلات الابتكارية في الفئات الصغيرة والمتوسطة التي تتوافر فيها سمات أمان متأصلة ومقاومة انتشار معززة كمصدر مستقبلي محتمل للطاقة في تلك البلدان.

وبنهاية الجلسة ساد رأي مشترك بين المشاركين بشكل عام مفاده أنه لا غنى للتنمية المستدامة عن الطاقة النووية كمصدر طاقة خال من الانبعاثات. وتتسم مواصلة البحوث التطويرية من أجل دعم المفاعلات ودورات الوقود الابتكارية بأهمية حاسمة. وشددت حلقة النقاش كذلك على الحاجة إلى مفاعلات البحوث باعتبارها أداة هامة من أجل تطوير نظم مفاعلات ابتكارية. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على غلق دورة الوقود في ظل المفاعلات السريعة.

ولاحظت الجلسة الثانية بشأن التصرف في النفايات والوقود المستهلك أن نمو القوى النووية، وإن تعددت فوائده، قد فرض أيضاً تحدياً عالمياً متنامياً بشأن التصرف المأمون في النفايات والوقود المستهلك. وعلى مدار الخمسين سنة الماضية، تحسّن فهم العالم للتفاعل القوي بين جميع العناصر المكونة لدورة الوقود النووي والجوانب الاقتصادية والأمن على نطاق العالم. فلم تعد دورة الوقود النووي تُدار باعتبارها سلسلة بسيطة من التحديات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية. بل يتعيّن إدارتها كنظام يتألف من قضايا وثيقة الصلة ببعضها. فلا يمكن إحالة مسألة التصرف في النفايات والوقود المستهلك إلى المرحلة النهائية من دورة الوقود باعتبارها لا تزيد عن كونها مسألة خزن أو تخلّص. وتوجد وفرة في نماذج النجاح والخبرة في مجال التصرف في النفايات والوقود المستهلك، بحيث يمكن دمجها بهدف التخفيف من حدة تلك التحديات العالمية في المستقبل.

واستعرض المشاركون في تلك الجلسة نتائج البحوث التطويرية والخبرات المكتسبة حتى الآن، في بلدان بعينها منها على سبيل المثال الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتضمن ذلك نُهجاً تتراوح ما بين التخلّص المباشر والدورة المغلقة. وبالنسبة للأخيرة، لُوِحظ أن إعادة معالجة الوقود المشع الصادر من مفاعلات القوى قد أصبحت تكنولوجيا صناعية مكتملة. ولقد برهنت الخبرات المكتسبة حتى تاريخه على إمكانية تحقيق التوافق بين إعادة المعالجة ومتطلبات الأمن وعدم الانتشار. وقد أخذ حجم النفايات الناتجة عن إعادة المعالجة في الانخفاض. وسيواصل هذا الاتجاه مع تنفيذ تكنولوجيا وممارسات تشغيلية محسّنة. ويجري تنفيذ برامج بحوث تطويرية تُعنى بدراسة تجزئة وتحويل النويدات المشعة ذات الأهمية البيئية بغية إجراء مزيد من التقييم للمسارات المحتملة نحو تعزيز فاعلية برامج تخفيض النفايات إلى الحد الأدنى.

وأشارت الجلسة كذلك إلى توافر تكنولوجيات مأمونة وقوية للخرن المؤقت توخياً للمرونة في النظم، مع مواصلة النظر في خيارات وقضايا التصرف في النفايات والوقود المستهلك في الأجل الطويل. وفيما يتعلّق بالتخلّص المباشر، شرح المشاركون في الجلسة الثانية التقدم الملموس الذي تم إحرازه حتى الوقت الراهن. ولُوِحظ أن غالبية القضايا التكنولوجية قد تمت تسويتها على نحو مرض، بيد أنه مازال يلزم تناول القضايا الأخلاقية والاجتماعية في بعض البلدان تناولاً ملائماً.

وتركزت المناقشات حول القضايا المتعلقة بإعادة المعالجة لتجنب الاحتياج إلى مستودعات، وكذلك مسألة الجوانب الاقتصادية النسبية التي ترتبط بدورات الوقود. واتفقت آراء المشاركين على أن التخلّص الجيولوجي مازال المطلب الأساسي بالنسبة للدورة المفتوحة والمغلقة كذلك. وخلال المناقشة الخاصة بالمستودعات الوطنية والمتعددة الجنسيات، تمت الإشارة إلى أن من المستحسن إنشاء مستودعات وطنية عاملة وتشجيع التقبل الجماهيري وتيسير إحراز تقدم بشأن المستودعات الجيولوجية المتعددة الجنسيات.

وتناولت الجلسة الثالثة عدة جوانب تتناول دورة وقود مفاعلات البحوث منها استحداث وقود يورانيوم منخفض الإثراء وعالي الكثافة وتأهيله كبديل لوقود اليورانيوم الشديد الإثراء؛ وذلك عبر استخدام تلك

المفاعلات؛ والتصريف المؤقت في الوقود المستهلك؛ وتجديد المفاعلات؛ وإخراجها من الخدمة في نهاية المطاف.

وتم تقديم معلومات بشأن الأعمال التطويرية الموسعة التي تهدف إلى زيادة تحميل اليورانيوم في أنواع وقود اليورانيوم المنخفض الإثراء، وما تحقق إلى الآن من نجاح ملموس. وإضافة إلى ذلك يجري العمل على تطوير كبسولات يورانيوم ضعيف الإثراء مستهدفة من أجل إنتاج الموليبدنوم 99 الانشطاري. ومن غير المتوقع توافر أنواع وقود يورانيوم-موليبدنوم معتمد قبل حلول عام 2010. وفي هذا السياق، يجدر الترحيب بمد فترة برنامج الولايات المتحدة بشأن إعادة الوقود المستهلك الخاص بمفاعلات بحثية أجنبية.

وفي حين تواصل مفاعلات البحوث أداء دور له تأثير حاسم في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، فمن المهم ضمان القدرة التشغيلية لتلك المفاعلات من حيث الموارد التقنية والمالية، والتقيّد بالمعايير الراهنة للأمان النووي والتقليدي، وضمان الجوانب الأخرى المتعلقة بالأمن المادي وتقبّل الجمهور وتحديد المسؤولية البيئية. وتتضمن الجوانب التقنية التي يلزم تناولها القدرة على التصريف في الوقود المستهلك وخصونه على نحو مأمون، وتجديد المفاعلات عند الاقتضاء، والقيام في نهاية المطاف بإزالة التلوث الناجم عن المرافق وإخراجها من الخدمة.

وجرت مناقشة تقنية خزن شبه جاف تم تطويرها وتنفيذها في معهد مفاعل بحوث بودابست بهدف مدّ الخزن المؤقت لكسوة الألومنيوم التي تغلف الوقود المستهلك، حيث يتم تغليف الوقود المشع في أنابيب مختومة ثملاً بالنيتروجين الجاف ثم يوضع في أحواض الخزن المائية. ومن المتوقع أن يحول هذا الأسلوب دون مزيد من تآكل الوقود المشع وبالتالي يمكن استخدامه في خزن الوقود المستهلك عبر فترات ممتدة.

وقدّمت عروض لشتى جوانب إخراج مفاعلات البحوث من الخدمة، مسلطة الضوء على الفائدة القصوى للتبكير بوضع استراتيجية إخراج من الخدمة. وتُشدّد على أن إتاحة فترة تبريد عقب الإغلاق النهائي للمفاعل من شأنها أن تحقق فوائد جمّة، ليس بسبب اضمحلال النشاط الإشعاعي فحسب، بل وكذلك فيما يتعلق بتعظيم الاستفادة من تكنولوجيات الإخراج من الخدمة المستحدثة. وطُرحت كذلك المشاكل المتعلقة بأصحاب المصلحة، وقضايا التمويل، والتصريف في النفايات المرتبط بإخراج مفاعل بحوث منخفض القدرة من الخدمة، وتم تناول تلك المواضيع بالمناقشة..

وذكر أنه سيكون مطلوباً في مفاعلات البحوث الجديدة دراسة وتطوير وقود متقدم وكذلك مواد قلوب متقدمة للعديد من المفاهيم المقترحة لمفاعلات القوى الابتكارية. وتم التأكيد على أنه قد يلزم تشغيل هذا النوع من المفاعلات باستخدام أنواع وقود يورانيوم شديد الإثراء أو وقود بلوتونيوم بغية استقصاء الظروف التي ستسود في المفاعلات السريعة.

واسمحوا لي الآن أن اختتم كلمتي. إن الأوساط العلمية والصناعية تقدّر أجلّ تقدير مبادرة الوكالة إلى تنظيم هذا المحفل العلمي المعني بقضايا دورة الوقود النووي وتحدياتها. فقد أفسح المجال لإجراء مناقشات مثمرة وأتاح فرصاً لدعم مزيد من التعاون الذي يشمل البرامج الوطنية. وأظهر الاجتماع أنه تم إحراز تقدم هائل، غير أن القضايا الصعبة مازالت معلقة. وعليه فإنه يتعيّن على جميع البلدان المهتمة أن تواصل تنفيذ برامج بحوث تطويرية طموحة في التوقيت المناسب من أجل الاستعداد للمستقبل.